

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



عنوان المذكرة

المقاربة الجزائرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

- راضية هزوات

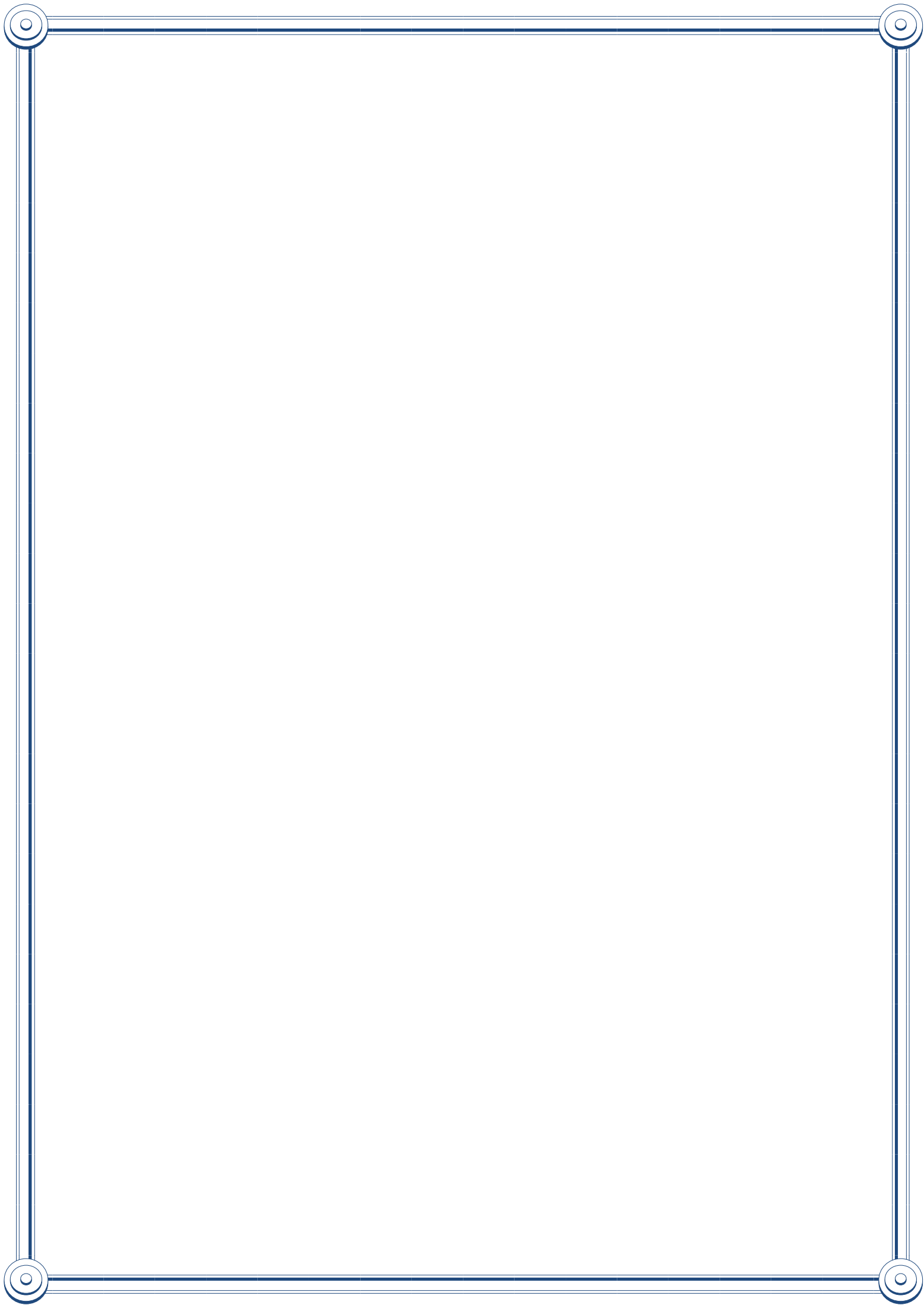
إعداد الطلبة:

- سعاد عيمن

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	د. بلال لعيساني
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	د. راضية هزوات
ممتحنا	جامعة جيجل	د. سفيان ريموش

السنة الجامعية: 2021/2020م



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



عنوان المذكرة

المقاربة الجزائرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

- راضية هزوات

إعداد الطلبة:

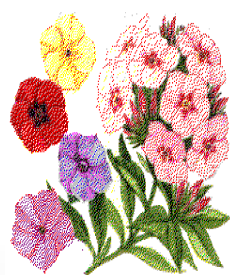
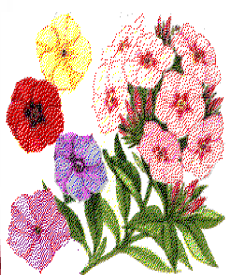
- سعاد عيمن

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	د. بلال لعيساني
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	د. راضية هزوات
ممتحنا	جامعة جيجل	د. سفيان ريموش

السنة الجامعية: 2021/2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

فطر الإنسان على التحرك والانتقال من مكان إلى آخر باعتباره حلا وسبيلا لمواجهة مخاطر تحقق به كانت مشكلات سياسية كعدم وجود مؤسسات دستورية حامية ومنظمة للدولة ما يفتح المجال وعلى طول الخط للمشكلات الأمنية، من حروب و صراعات على السلطة أو حروب ونزاعات ذات المنطلق الطائفي العرقي الديني، أو صراع أقلية وهذا ما تشهده أجزاء كثيرة من العالم، وفي ظل وجود هذه المشكلات الاجتماعية المتراكمة ندخل نطاق الهجرة بتسجيل تزايد لموجات تدفق الهجرة بتزايد الطموح و الرغبة في تحصيل مستوى أفضل للتمتع بمجموع الرعاية الكاملة لتحسين ظروفهم و أحوالهم.

ودون إنكار أن لهذا التنقل والحراك الاجتماعي دورا كبيرا في بناء المجتمعات وقيام الدول. إلا أن تنامي وتفاقم وتيرة الهجرة الغير شرعية والتي تحمل إبعاد خطيرة تتجاوزها رهانات وتحديات أدى إلى خالق بيئة تبعث على اللاستقرار. استوجب الوقوف على أسباب وبواعث الهجرة الغير الشرعية ومن ثمة التصدي لها.

فالبيئة الجزائرية لا تخلو من التهديدات اللاتناظرية منها ظاهرة الهجرة الغير الشرعية التي شغلت حيزا كبيرا من اهتماماتها، كونها تشكل مصدر توتر للبيئة الجزائرية والمنطقة المغربية ولعل سبب ذلك هو تسارع وتيرتها في ظل التحولات والتطورات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية التي تزاومت فيها ظاهرة الهجرة الغير شرعية بمشاهد عديدة ومتنوعة، خاصة بعد سياسة غلق الحدود لتظهر الهجرة الغير شرعية بوجه جديد وانتهاج نقيضتها غير الشرعية من حركة اجتماعية إلى ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى خصوصا وان الجزائر من الدول المعنية بالهجرة منشأ وعبورا واستقبال.

في خضم تداعيات الهجرة الغير الشرعية على الصعيد الدولي والعالمي والتي طغت بثقلها على واقع الأمن الجزائري والذي لعب عامل القرب الجغرافي وكذلك التباين في مستويات التنمية دور أساسي وحساس في تعاضم الظاهرة وتفاقمها، حتم على الدولة الجزائرية إتباع مجموعة من التدابير والإجراءات لمجابهة الظاهرة على كافة المستويات بآليات وسياسات

محاولة لإيجاد حلول في إطار تنسيقي تنظيمي تعاوني استنادا لمقاربة منهجية لمواجهة الظاهرة.

فالمساعي والجهود الجزائرية لخلق آليات مشتركة مع دول الجوار والدول المعنية تراوحت بين ما هو دبلوماسي اجتماعي سياسي اقتصادي أمني... الخ، إلى جانب مبادرات التعاون والاتفاقيات الإطارية والمواقف والمساعي للمصالحة للقضاء على المسببات الجذرية للظاهرة من أجل مواجهتها محاربتها مع توخي استدامة ونجاعة الحلول المتوصل إليها، والتي تعمل وفق الذكاء الأمني المجتمعي في مراقبة الطرق والمعابر البحرية البرية والجوية.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع العملية في تشخيص واقع الظاهرة وإبراز حجم المخاطر الناجمة عنها وحدود تأثيراتها فهي من المواضيع الأكثر إثارة للنقاش في وقتنا الحالي حيث طغت على جميع الأصعدة والمستويات فمن الضروري إبراز المقاربة الجزائرية ومدى فعاليتها وبواعثها.

الأهمية العملية:

حيث تكمن أهمية الدراسة كونها كمحاولة لإعطاء صورة واضحة عن حقيقة الظاهرة وكمحاولة تطلعيه للظاهرة خصوصا وأن الجزائر منطقة عبور للمهاجرين الغير الشرعيين كما تعد منطقة استقرار للبعض منهم وبالتالي إبراز المقاربة الجزائرية واستخلاص طبيعتها في مواجهة الظاهرة بما يتيح لصانع القرار الوقوف على أوجه القوة والقصور فموضوع الهجرة يتقاطع مع الكثير من المواضيع المثارة للنقاش باعتباره تهديد أمني عابر للحدود ومن ثم الخلوص للحلول المناسبة.

الأهمية العلمية:

موضوع الدراسة في إطاره العام والخاص يبرز أهمية علمية كونه يبحث عن الحلول الأكثر نجاعة وفاعلية وذلك بفهم دوافعها وافتراضاتها في قالب علمي موضوعي والنظر في الآليات والمساعي العلاجية الضامنة لاستدامة المقاربة الجزائرية وموائمتها وطبيعة الظاهرة.

حيث تكمن أهمية الدراسة العلمية في معرفة أسباب الهجرة وآثارها وسبل محاربتها وآليات مجابقتها فهي من المواضيع التي تحظى بأهمية علمية واهتمام أكاديمي من طرف العديد من المنظرين والباحثين بما لها من تأثير في رسم السياسة الجزائرية للدولة في ظل تداعياتها من جهة وتساعد الخطاب السياسي للحد منها في عالمنا المعاصر وذلك بتحديد أهمية الموقع الجزائري ودوره في تنامي الظاهرة.

– ايجاد السبل المثلى للتعامل مع الظاهرة تجاذباتها للضغط على اصحاب القرار لإيجاد الحلول المستدامة وتخصيص مجال واسع للتوعية.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة والبحث في الموضوع بالدرجة الأولى للتمييز أو التفريق بين مصطلح الهجرة الغير شرعية وبعض المصطلحات المتداخلة معها لتصحيح السياق التوظيفي للمصطلح.

فظاهرة الهجرة الغير شرعية تاريخية اجتماعية ميدانية تتطلب إدراج بعض التصورات والرؤى حولها إضافة إلى مواقف تعامل الدول معها مع تبيان الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة منها المقاربة الجزائرية خصوصا وأن الجزائر تتعامل مع الظاهرة بثنائية المواقف مع الظاهرة وبالتالي فهي تعبير صادق لدراسات جيومانية – جيوسياسية – جيواقتصادية.

- كما تعد محاولة لقراءة الجهود الجزائرية المبذولة وفقا لمقاربتها المنهجية علاوة على تزويد المكتبة بهذا المسعى البحثي وتوجيه القارئ لما يستوفي تقنيات وأخلاقيات البحث العلمي.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

مع تزايد الاهتمام الإعلامي والأكاديمي للظاهرة كإضافات لتراكمات علمية سابقة وروابطها السياسية الاقتصادية والتاريخية، مما جعلها تغطي بكل وزنها وثقلها على واقع العلاقات الدولية خصوصا مع التطورات والمستجدات الحالية.

فالموضوع على أهميته يمثل رصيد معرفي يضاف لسلم التراكمات المعرفية بحكم انتمائنا للمنطقة والتي تمثل بوابة هامة للدراسة من اجل استجلاء المواقف الجزائرية من الظاهرة.

الموضوعية: مع تزايد الاهتمام بالظاهرة على أنها تتجاوزها تعقيدات تداخلات بالنظر إلى إفرازاتها فهي تتطلب تجميع الجهود وتكثيفها قصد التوصل لاستنتاجات موضوعية.

رابعا: إشكالية الدراسة:

إن ظاهرة الهجرة من الأولويات التي تحتل الصدارة في الساحة الدولية والعالمية، ومن أجل محاربة ومجابهة الظاهرة ركزت الجزائر على محاور رئيسية جمعت بينها وبين الدول المعنية في إطار تعاوني. فلفهم الموضوعي والمعمق يمكنها مجابته

- كيف تساهم المقاربة الجزائرية في مواجهة والتصدي للهجرة الغير الشرعية والقضاء عليها؟

خامسا: التساؤلات الفرعية:

- ماهية الهجرة الغير شرعية؟
- فيما تكمن المقاربة الجزائرية في معالجة الظاهرة؟

- ما مدى إسهام المقاربة الجزائرية بإستراتيجيتها وخططها وإجراءاتها وآلياتها في أعمال القضاء على الظاهرة؟

سادسا: الفرضية الرئيسية: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتتبع موضوع الدراسة.

تشكل ظاهرة الهجرة نقطة التقاء وتقاطع بين العديد من الدول سواء المنشأ-العبور-الاستقبال ما يستدعي النظر والتوجه بالاهتمام الجاد والفعال نحو قراراتها.

فكلما كان هناك اهتمام لتنسيق والتعاون بين الدول المعنية كلما ساهم ذلك في إيجاد مقاربة تنمية شاملة ومتكاملة ومتوازنة.

- الفرعية:

- في ظل رؤية موحدة وتصور شامل كفيل بدعم المسارات التعاونية المشتركة.

- توجد علاقة بين إفرازات الظاهرة كتهديد ودعم التنمية المحلية.

- الاهتمام بالمقاربة التنموية سبيل للقضاء أو التخفيف من الظاهرة.

- توجد علاقة ترابطية بين الرهانات والتحديات التي تفرضها الهجرة الغير الشرعية والآليات التي تعتمد عليها المقاربة الجزائرية في معالجتها للظاهرة.

سابعا: الدراسات السابقة:

- بما أن موضوع الهجرة من المواضيع الأكثر اهتماما واستقطابا من طرف الباحثين والدارسين ومن الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الغير شرعية دراسة الباحث محمد معمر من جامعة الجزائر سنة (2009) بعنوان "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة الغير شرعية" تمحورت الدراسة حول العوامل والدوافع والأسباب المؤدية للإقبال على الهجرة من جانب كما تطرق إلى الطرق والأساليب المساعدة على تزايد الظاهرة، حيث أصبح الشباب غير مكترث بالعواقب الناجمة عنها بقدر ما يهمل الوصول إلى الضفة الأخرى. أين خلصت الدراسة تصورات الشباب لعالم "الجنة الخضراء" كما لقبوه أثر على مختلف الفئات الشبابية والعمرية

وحتى مستواهم التعليمي في ظل توافر عناصر الدفع المختلفة من أسباب اجتماعية، اقتصادية، والمتمثلة في تدني ظروفهم وأحوالهم. وما يمكن أخذه على هذه الدراسة تركيزها على دراسة العوامل والدوافع دون تركيزها على الفرد كشخص محوري في الظاهرة ولهذا أنت دراستنا محاولة تسليط الضوء على الفرد كعنصر حيوي في تحريك الظاهرة.

- هناك دراسة ثانية للباحثة فتيحة كركوش من جامعة البليدة سنة (2012) بعنوان "الهجرة الغير شرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية" تناولت فيها أسباب الظاهرة، كما تطرقت لطرق العبور غير الشرعية الذي يسلكه المهاجرون غير الشرعيين للوصول إلى الدولة المقصودة مدلية مدرجة في ذلك بعض الإحصائيات وعليه لتخلص الدراسة إلى تكثيف الجهود لإيجاد الحلول الناجعة المتماشية مع معظم المشكلات التي يعانيتها الشباب والتي من شأنها توليد فكرة الهجرة بأذهانهم. وما يمكن أخذه على هذه الدراسة أنها ركزت على الجانب السوسولوجي للفرد وأهملت الجوانب الأخرى خصوصا بعد سيادة البراغماتية فترة التسعينيات والتي طغت على توجهات الشباب بصورة ملحوظة.

- كذلك دراسة للباحثين نادية وفتيحة ليتيم سنة (2011) تحت عنوان "البعد الأمني في مكافحة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا" ركزت الدراسة على مدى فعالية ونجاعة الحلول المقدمة للتقليل من الظاهرة أو الحد منها. لنتهي الدراسة لتأكيد على المسؤولية المشتركة لكل البلدان المعينة المصدرة-المستقبلة وأن الحل يكمن في إحداث مشاريع تنمية محلية لتأمين الحياة الكريمة لأفرادها. تجعلهم يفضلون أوطانهم والمكوث فيها واستبعاد فكرة الهجرة وتقديم المقاربات النظرية للموضوع الدراسة، لابد أن يتيح سياسات فعالة. هاته الدراسة تناست صعوبة خلق فضاء تعاوني مشترك يعمل في سياق موحد وبنفس الوتيرة مرد ذلك التباين الحاصل في مستويات التنمية في البلدان يجر معه التباين في المصالح. وما يمكن قوله حول ما قدمه الباحث في دراسته إن الأمن الانساني عامل من عوامل الاستقرار لكن أمر تجسيده بصور فعلية كصورة مستدامة يتخللها نقص وغياب الأطر الكفيلة باستدامته.

- إلى جانب هاته الدراسات نجد دراسة رابعة للباحث ساعد رشيد من الجزائر (2012) المعنونة: "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني" عالج فيها الأسباب والعوامل وكذا انعكاساتها وتأثيراتها ومنها بحث على ضرورة تفعيل الأمن الإنساني كآلية لمعالجة الظاهرة.

- دراسة الباحث فايزة بركان الموسومة بـ "آليات التصدي للهجرة الغير شرعية" دراسة مقدمة لنيل الماجستير في جامعة باتنة (2012) تطرقت لتعاطم وتفاقم الظاهرة بتعدد أساليبها ومحتواها الضمني لارتباطها بعمليات متنوعة تؤثر على المستوى الداخلي والخارجي معا، ومن تم خلصت الدراسة لاحتمية معالجة الظاهرة معالجة شرعية وفعالة لاستئصال العوامل الجذرية لتراجع الظاهرة والتي تحول دون تفاقمها. ما يمكن التعقيب عليه في دراسة الباحثة هو استحالة التوصل الى استئصال الجذور الحقيقية الكامنة وراء الظاهرة كونها ظاهرة تتضمن زوايا ومنطلقات بحثية متداخلة ومتعددة يستحيل معها فصل كل على حدى فهي تعمل بصورة تكاملية ولهذا حاولنا في دراستنا التطرق لبعض السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها الحد من انتشار الظاهرة.

ثامنا: الإطار المفاهيمي:

الهجرة: تعبير عن انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى موطن آخر بهدف الاستقرار فيه والإقامة بصفة دائمة.

المهاجر: هو كل شخص يدخل إقليم دولة غير دولته وغير موطنه بطريقة قانونية أو غير قانونية.

الحراق: يطلق هذا المصطلح عامة على الأشخاص الذين يقصدون الرحلة عبر "قوارب الموت" للوصول للجهة الثانية وغالبا ما يطلق عليه لأنه يتخلى عن ماضيه وجنسيته في سبيل هجرته.

الهجرة غير الشرعية: يقصد به الأشخاص الذين ينتقلون أو يتسللون إلى موطن غير موطنهم دون تقديم وثائق الثبوتية.

الإطار النظري:

الإطار الزمني: ويمكن حصر الإطار الزمني للظاهرة من فترة ما بعد الحرب الباردة وإفرازاتها على الواقع الدولي ومستجدياته على مفهومي الأمن والتهديد أين كانت التهديدات اللاتناظرية بظواهر مختلفة منها الهجرة غير الشرعية بأساليبها المتنوعة ومضامينها المتعددة خصوصا فترة التسعينيات أين شهدت الجزائر أزمة أمنية وسياسية (العشرية السوداء) وطغيان المذهب البراغماتي النفعي.

الإطار المكاني: تشمل الدراسة بيئة الدول المعنية بالظاهرة سواء كانت دول الضفة الشمالية على اعتبارها مناطق استقرار مخلفة بذلك إفرازات كما تضم الدراسة البيئة الإفريقي وبالذات دول الساحل الإفريقي باعتبارها بلدان مهاجر منها دون خلو الدراسة من البيئة الجزائرية خصوصا وأنها تمثل عمقا استراتيجيا للعبور والاستقرار إذ تعاني عبء تداعياتها على أمنها القومي خصوصا وأن البيئة الجزائرية تتعامل مع الظاهرة بثنائية المواقف.

تاسعا: المنهج المتبع:

المنهج التحليلي: اعتمدناه لتحليل الظاهرة قصد التعرف على تأثيرها وإفرازاتها على الواقع بالرجوع الى تحليل بواعثها وحركيو مسبباتها.

المنهج التاريخي: اعتمدناه لتتبع التطور الحاصل والتطور المرحلي لظاهرة الهجرة الغير شرعية، ومعرفة على أهم النقاط والمحطات الأساسية التي عرفتها الظاهرة، فنتبع الظاهرة في سياقها التاريخي والمرحلي كاف لتكوين فكرة محورية وشاملة واعطائها قيمة علمية فالماضي مرجع للحاضر.

المنهج الإحصائي: اعتمدها للتعبير عن الظاهرة بلغة الاحصائيات ووصفها بالأرقام سمة البحوث العلمية وتقريب الظاهرة من واقعها وحقيقتها.

تقسيم الدراسة: لتبيان الدراسة قسمنا خطة الدراسة بحسب ما تم جمعه من معلومات ومعطيات.

مقدمة

المطلب الأول: تعريف الهجرة الغير شرعية

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة الغير شرعية

المطلب الأول: المفاهيم المشابهة.

المطلب الثاني: المفاهيم المتداخلة للهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: المقاربة الاجتماعية -السيولوجية.-

المطلب الثاني: المقاربة الاقتصادية.

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية.

الفصل الثاني: واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية من الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب المؤدية للهجرة نحو أوروبا.

المطلب الثاني: منافذ ومعايير الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية الى الجزائر

المطلب الأول: الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: إفرزات وانعكاسات الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث: الآليات الجزائرية المعتمدة في مواجهة الظاهرة غير الشرعية

المبحث الأول: الآليات الأمنية العسكرية والقانونية.

المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية.

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: الآليات الثقافية والتنموية.

المبحث الثالث: الآليات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: قراءة في آليات المعتمدة الجزائرية.

الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

لظاهرة الهجرة الغير شرعية

تمهيد:

يكتسي الإطار المفاهيمي والنظري أهمية بالغة لدراسات لأنه يعطيها بعدا علميا ومنهجيا لتكون رؤية واضحة وشاملة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح مفهوم الهجرة بوجه عام، والهجرة الغير شرعية بوجه خاص باعتبارها محور الدراسة، مع الإشارة إلى علاقتها مع المفاهيم المشابهة والمتداخلة معها وكذا أشكالها وأنواعها، كما سنتطرق إلى الأطر النظرية والتحليلية التي تناولت وفسرت الظاهرة، إذ يدخل موضوع دراستنا البحثية ضمن مفاهيم الأمن الجديدة لتعرف الظاهرة بذلك أشكال وأنواع في مسارها التاريخي، والتي باتت تشكل هاجس أمني في العلاقات الدولية .

فالهجرة الغير شرعية إحدى الموضوعات الهامة التي تعنى بها العديد من الميادين البحثية والأكاديمية، في وقت تتزاحم فيه المشاهد المتنوعة في حياتنا اليومية وفي ظل المخاوف التي تتراكم من جراءها (انعكاساتها)، نظرا لارتباطها احتماليا بالعديد من الظواهر الأمنية.

فقبل الحديث عن الهجرة الغير شرعية يجب التطرق إلى الحديث عن الهجرة بصفة عامة، فهي ظاهرة عالمية متعددة القراءات والمضامين وكذا الدلالات، حيث تتغير هذه المضامين وفقا لطبيعة الدوافع والبواعث وبعبارة بالنظر إلى مكان الظاهرة في حد ذاتها.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة

الهجرة في إطارها العام، هي شكل من أشكال الانتقال من ارض لأرض أخرى، أو من موطن لآخر دون قيد أو شرط، لأنها تتم وتحدد داخل الرقعة الجغرافية الواحدة للدولة، إذ تجمع الرابطة القانونية الواحدة تلك الأفراد، دون أن يترتب عن ذلك اختلال؛ فالرابطة القانونية التي يشتركون فيها تمنحهم حق التنقل عبر التراب الوطني.

عندها فقط نقول أنها تشمل الهجرة الداخلية، على خلاف التحرك والانتقال من بلد إلى بلد آخر خارج حدود دولته أو إقليميه، فيصحب هذا التحرك موافقة البلدين والقيام بإجراءات مسبقة لدخول البلد المقصود، ونقصد بهذا موافقة البلد المضيف وتسمى الهجرة الدولية.

ولدخول فرد أو جماعة من الأفراد، بلد معين خارج نطاق الحدود السياسية والجغرافية لبلده الأصلي، لابد من الحصول على وثيقة رسمية تسمى تأشيرة الدخول وهي عبارة عن وثيقة تمنح صاحبها بعد المعاينة والتأكد من صحة المعلومات المدونة مختومة تقدم إلى جانب جواز السفر⁽¹⁾، فهي تمثل الإذن بالدخول الرسمي للبلد المضيف لفترة زمنية أو لأغراض معينة تكون قصيرة الأجل لا تزيد مدتها (90 يوما) فهي البطاقة الزرقاء التي تمنح للشخص بغرض الدراسة أو العلاج، فهي كتصريح لحاملها للدخول الشرعي إلى البلد المستقبل (حامل البطاقة الزرقاء أو الخضراء) فتكون هنا بصدد الحديث عن الهجرة الدولية في حين نجد بعض الدول لا تضع قيود في وجه المهاجرين وفقا لأنظمتها وإجراءاتها، تمنح مشروعية الدخول النظامي لمن ترغب فيه استقبالهم من المهاجرين.

قد يكون هذا التنقل بين الدول بموجب اتفاقية بين الدول كما هو الشأن بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي أين يقيم التنقل فيما بينهم دون اللجوء للحصول على التأشيرة، وذلك لضرورة

(1) عثمان الحسن نور ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط، الرياض

التعاملات الاقتصادية (قاعدة مشتركة)؛ وعليه فالهجرة الشرعية تكون تبعا لإجراءات تمنحهم حق التنقل والإقامة بشكل شرعي على أرض دولة أخرى، أو بناء على اتفاقية أو معاهدة.

والهجرة ظاهرة عالمية تشهدها معظم دول العالم فالكثير من الدول تعرف حركة تنقل الأفراد منها الوافد إليها والخارج منها وفي ظل هذه التحركات السكانية والاجتماعية يحدث تلاق المهاجرين من مختلف أنحاء العالم ليتعارف ويتعاشر في ظل جو من التناقضات القيمة من حيث العادات والتقاليد ليؤثروا ويتأثروا في ما بينهم في بلد المهجر وتقبلهم بعضهم البعض يخلق ما يسمى بالجالية في الخارج حيث تنصهر بعض العادات مع بعضها البعض.⁽¹⁾

بما أن هذا التنقل والحراك الاجتماعي للفرد حق طبيعي من الحقوق السياسية والمدنية بما تتضمنه من منافع فهذا الحق تحكمه قواعد لا يسمح التصرف فيه أو العبث به كإلحاق ضرر بغيره... أو استعمال هذا الحق على وجه غير مشروع، فمن أجل الصالح العام وضع قيود منظمة ومنتظمة لا يسمح باختراقها أو تجاوزها من طرف الأفراد.

لكن الملاحظ أن تلك الضوابط القانونية والمنظمة للهجرة الشرعية انعكست بشكل سلبي على قناعات الأفراد المتشبعين بفكرة الهجرة ليخترقوا بذلك الطرق الشرعية لتصل بهم إلى الهجرة الغير شرعية بأشكال وأساليب مختلفة.

وما دامت الهجرة تعبير عن حركة انتقال السكان من مكان لآخر فقد تكون عملية انتقال هؤلاء الأفراد والجماعات من مكان لآخر أو من بلد إلى بلد آخر، كما قد يكون من قارة إلى قارة أخرى أي من جهة إلى جهة أخرى (موقع إلى موقع آخر). كما قد يحدث بهذا التنقل داخل البلد الواحد لظرف من الظروف وسبب من الأسباب. لمغادرة البلد الأصلي قصد المكوث والإقامة في مكان معين غير بلده الأصلي لتحديد هجرته إما دائمة أو مؤقتة داخلية كانت أو خارجية. وكل تنقل أو حراك لا تتوافر فيه عناصر الهجرة الشرعية يدخل نطاق الهجرة الغير

(1) محمد عبد الرحمن الشرنوبى: جغرافية السكان، د.ط، القاهرة، 1978، ص 135.

شرعية وسميت بذلك الغير شرعية لأنها تتم في إطار غير قانوني كما يقصد بها مخالفة للقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب⁽¹⁾، كما تتضمن حركة الأفراد والجماعات العابرة للحدود خارج الإطار القانوني.

فمؤشر الهجرة يشير إلى كل حركة تتم من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية والعلاجية يدخل ضمن الهجرة فإذا كانت المدة من سنة فأكثر فهي دائمة أقل من سنة فهي مؤقتة، ومنه يمكن القول أن الهجرة تحمل دلالات ومضامين متعددة لما تتطوي عليه من تداخل وتعقيد، وعلى ما يتضمنه مدلول الهجرة من معاني.

المطلب الأول: تعريف الهجرة لغة واصطلاحاً

أولاً: لغة

من هَجَرَ، يَهْجُرُ، هَجْرًا: تباعد الشيء أو الشخص، هَجَرَ، هُجِرًا: تركه وأعرض عنه، هاجر ترك وطنه، وعليه فالهجرة إنتقال الناس من موطن إلى موطن آخر⁽²⁾.

وجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض أخرى، وأصل المهاجر خروج البدوي من باديته إلى المدينة⁽³⁾.

أما في قاموس ويبستر فقد ورد المصطلح بثلاثة معاني:

- الهجرة حركة من دولة إلى أخرى.
- المرور العبوري الدوري من منطقة إلى منطقة أخرى.

(1) Visse Murice, Dictionnaire des relation internationales au 20 em siecles, édition aemand colin, Paris, 2000, p173.

(2) إبراهيم قلاني، قاموس الهدي عربي-عربي، دار الهدى، الجزائر، دون سنة النشر، ص 689.

(3) طارق عبد الحميد الشنهاوي، الهجرة الغير شرعية: رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 14.

- الهجرة والبحث عن تغيير الإقامة ومستوى المعيشة.

أما في قاموس اللغة العربية فيقابلة ثلاثة مصطلحات إنجليزية:

الأولى: immigration: تعني الهجرة الوافدة، الشخص الذي يدخل إقليم الدولة.

الثانية منها: emigration: تعني الهجرة النازحة، الشخص النازح emigration هو الذي يترك دولته للاستقرار والمكون في دولة أخرى.

أما اللفظ الثالث: migration: وتعني الهجرة الداخلية والمهاجر داخليا (1)

فالمصطلح الإنجليزي والألماني "Migration" و الإيطالي "Migrazione" والإسباني

"Migraci" "Migracin" فأصله اللاتيني "Migare" أو "Migration"

وفي مجملها الهجرة في معناها العام تعني الانتقال من مكان إلى مكان آخر.

والهجرة في معجم العلوم الاجتماعية يستعمل عن تحركات الجغرافية للأفراد والجماعات وحسب ما ورد في المعجم الديموغرافي الصادرة عن قسم شؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة: الهجرة شكل من أشكال الانتقال من المكان الأصلي إلى مكان الوصول ويتبع ذلك بتبديل مكان الإقامة(2).

وتتبنى الأمم المتحدة مفاده أن: " الهجرة تعني النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم من مكان يبعد عن موطنه الأصلي بعدا كافيا"(3).

(1) المنجد في اللغة والإعلام منشورات، دار المشرق، ط 42، بيروت. 2007. ص 855.

(2) عبد الله الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 18.

(3) عبد الوهاب الكيلالي، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 67.

تعريف الهجرة اصطلاحاً:

تعبّر عن ظاهرة حركة وديناميكية السكان في شكل انتقالهم من مكان لآخر وبالتالي فالهجرة تعني المغادرة والانتقال من مكان إلى مكان آخر لغرض من الأغراض بغيت المكوث فيه والبقاء.

كما يعرفها الأستاذ إيفرت لي EVERITE LEE :

"إنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون تقييدها بمسافة معينة إذا كانت حرة إرادية أو إجبارية ويتم تحدها إما داخلية أو خارجية".

وتعرف كذلك من حيث المدة الزمنية على أنها دائمة أو مؤقتة كعملية انتقال من المنطقة المعتادة إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغيير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعدون إليه، أما المؤقتة تعني انتقال الأفراد والمجمعات من منطقة لأخرى انتقالاً مؤقتاً. (1)

وعلى هذا النحو فالهجرة تعني الاغتراب ومغادرة إقليم دولة إلى إقليم آخر فمن حدود دولة إلى حدود دولة أخرى.

فالهجرة تعبير عن حركة وحركية السكان من مكان لآخر وقت تكون عملية انتقال الأفراد والجماعات كما تكون فردية من مكان إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه أو المكوث فيه، قد يكون هذا الانتقال داخل البلد الواحد أو من بلد إلى بلد آخر وعليه نميز الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية قد يحدث هذا الانتقال من موقع إلى موقع آخر لظروف العمل. أو لسبب من الأسباب تنطوي الهجرة الخارجية من بلد لآخر ومن جهة لجهة أخرى ومن قارة لقارة أخرى

(1) علي عبد الرزاق حليبي، علم إجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 261.

هذه المعاني في مجملها مغادرة البلد الأصلي قصد الإقامة في مكان معين غير بلده الأصلي، وغير ذلك يعتبر كل تنقل على أنها مغادرة الإقليم الوطني.

تنقل أو حراك اجتماعي لا تتوافر فيه عناصر الهجرة الشرعية يدخلون نطاق الهجرة الغير شرعية وسميت بالهجرة الغير شرعية لأنها تتم وفق إطار غير قانوني دون تغطية قانونية ويقصد بها مخالفة القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب كما تتضمن حركة الأفراد والجماعات العابرة للحدود خارج الإطار القانوني.⁽¹⁾

كما ورد مفهومها حسب الموسوعة السياسية تعرفها: "أنها كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة وهي ظاهرة تدفع الأفراد إلى ترك مقر سكناهم والانتقال إلى مناطق أخرى.

التعريف الإحصائي للهجرة: يشير لكل حركة تتم من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة إذا كانت المدة من سنة فأكثر فهي هجرة دائمة، أقل من سنة فهي هجرة مؤقتة.

ما دام التعريف الإحصائي للهجرة يشير لكل حركة تتم من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن الهجرة إذا كانت المدة من سنة فأكثر فهي دائمة اقل من سنة فهي هجرة مؤقتة.

وعموما نستخلص من خلال هاته التعريفات أن الهجرة تعني الاغتراب والخروج من أرض إلى أرض أخرى والانتقال من إقليم إلى إقليم آخر سعيا وراء الرزق، كما تعني بصفة عامة الانتقال من مكان إلى مكان آخر مع نية البقاء في المكان الجديد.

⁽¹⁾ Vasse Maurice, Dictionnaire des relations internationales au 20em, siècles, édition Armand Colin ,Paris,2000,p. 173.

وعموما نستنتج من هذه التعريف أن الهجرة تعني المغادرة والخروج من مكان لآخر سعيا وراء الرزق والاستقرار.

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة الغير شرعية

تتعامل الأدبيات مع الهجرة غير الشرعية كواقعة أو كحادثة قابلة للوصف أو كعملية لها مدخلاتها ومخرجاتها مرتبطة ببيئتها الداخلية والخارجية كما يمكن التعامل معها كنظام متكون من أجزاء أو نظم فرعية بحيث كل تغير في جزء منها قد يؤدي إلى التغيير في بقية الأجزاء المتبقية كما يمكن التعامل معها إما كمتغير تابع أو نتيجة أو متغير أو سبب⁽¹⁾.

المطلب الأول: تعريف الهجرة الغير شرعية

إذا كانت الهجرة الشرعية تتطلب إجراءات قانونية بين البلدين بلد الانطلاق - بلد الوصول، وتخول الشخص المهاجر الصفة القانونية لامثاله في البلد المستقبل بطريقة قانونية - ومتى حدث غير هذا كان الشخص المهاجر مخالفا للقانون وهجرته غير شرعية.

فيشير هنا مدلول الهجرة الغير شرعية لكل حركة تنقلية تتم بطرق غير متفق عليها قانونيا، حيث يقوم المهاجر بدخول أراضي وحدود دولة أخرى دون موافقة البلدين بلد المصدر بلد الاستقبال. ليخلوا بذلك هذا التنقل والحراك من الإجراءات الضرورية واللازمة وبالتالي فهو مهاجر مخالف للقانون، فاذا لوثائق الثبوتية ويتم ذلك بعدة وسائل وطرق سواء بالتزوير أو التصريح الكاذب أو التسلل بعيدا عن المراكز الأمنية والجمركية.

عليه فالهجرة غير شرعية تعني دخول كل أجنبي إلى أراضي غير أراضيها دون الحصول على موافقة البلد المستقبل وبالتالي مخالفة الشروط القانونية للمرور عبر الحدود.

(1) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مجلة الدراسات، العدد 28، ليوم 2020/10/10. تم الاطلاع عليها على الموقع: <http://dc300.4shared.com.doc.mkcar>، على الساعة 14:30.

فعادة ما يتم توظيف مصطلح أو مدلول الهجرة غير الشرعية عن التجاوزات القانونية بدرجة كبيرة، فمن تسميتها يفهم معناها على أنها حركة انتقالية مخالفة للقانون أو ما هو متعارف عليه ومن هنا فهي تضم كل الحركات والتقلبات بين الدول من طرف المهاجرين غير الشرعيين بدون تأشيرات دخول مسبق أو لاحق⁽¹⁾. ويتلخص الدخول الغير شرعي في شكلين إما بعدم توفر الشروط القانونية في الشخص المهاجر، وبالتالي غياب المؤهل القانوني أو السلطة المخولة شرعا لإصدار الوثائق اللازمة. فيلجا للحصول عليها عن طريق التعديل التقليدي، التزوير، أو استخدام اسم غير اسمه، وفي الغالي يتم هذا النوع من الهجرة عبر الحدود الساحلية معتمدا وسائل النقل البحرية⁽²⁾.

ومن هنا يمكن القول أن الهجرة الغير شرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة او غير مرخص له بالقامة في دولة معينة فيقوم بالتسلل الى حدودها عبر منافذ يقصدها والملاحظ انها في غالب الأحيان تتم بصورة جماعية وفي بعض الاحيان بصورة فردية.

وصولاً بنا للمصطلح الشائع والمتداول "الحرقا" ليكون الشخص الحراق قد توصل الى قناعة مفادها حرق كل روابط الهوية التي تربطه بهويته وموطنه الأصلي أملا منه أن يجد هوية مغايرة في بلد الوصول.

ومن ثمة يصعب تحديد مفهوم شامل ودقيق موحد دوليا متعارف عليه، ومرد هذا التعدد المفاهيمي لمصطلح "الهجرة الغير شرعية" بوجه عام يعكس صورة انتقال الافراد والجماعات لأسباب معينة تتعلق بجانب من جوانب الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والامنية، وعلى أثره تتعدد التعاريف بحسب منطلق الدراسة.

(1) هشام صاغور، مرجع سابق، ص88.

(2) بوالغير ليون وآخرون، الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها مستقبها، ترجمة فوزي سهاونة، عمان، 1982، ص35.

تعرف من الناحية القانونية:

كما يعرفها **المشرع الجزائري** يعرفها أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه مراكز الحدود البرية والجوية أو استعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتياضية أخرى للتملص من تقديم وسائل اللازمة للقيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وهي مغادرة الإقليم الوطني عبر المنافذ وأماكن غير مراكز الحدود⁽¹⁾

تعرف الهجرة الغير شرعية كذلك في **القانون الجزائري** حسب الأمر 66/211 المؤرخ 21 جويلية 1996 بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو وثائق مزورة بنية الاستقرار".

"اجتياز الحدود دون موافقة البلدين وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود ففي حالة خروج الفرد من موطنه الأصلي لدخول موطن جديد للطرق الغير قانونية سواء بحياسة ووثائق سفر احتيالية مزورة أو تم الحصول عليها بطريقة يخضع بها التصريح الكاذب، الرشوة، الإكراه، انتحال شخصية".

تعريف الهجرة الغير شرعية من الناحية الاجتماعية:

الهجرة الغير شرعية كظاهرة اجتماعية ناتجة عن القناعة على الأفراد الذين يحملون استعدادات فيندفعون بقوة التقليد إلى ممارسة هذا السلوك يعبر به عن انسحابه من مجتمعه الأصلي. ورفضه للأوضاع القائمة وبتأثير من وسائل الإعلام يختار الهجرة الغير شرعية ويصبح مهاجرين غير شرعيين بهذا السلوك⁽²⁾. فحامل القناعة لفكرة الهجرة يبذل كل ما في وسعه ليحقق مشروع الوصول "للجنة الخضراء" أو تحقيق صورة النجاح الاجتماعي الذي حققه

(1) الجريدة الرسمية، العدد 15 ليوم 8 مارس، 2009.

(2) سعاد سراي نجيب بوخوثن: المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات الرهانات وتحديات، جامعة الشارقة العربية المتحدة، 2008ص6.

المهاجرين السابقين واندفاعهم للهجرة كامل يتخطون به مشكلاتهم وتحديد لظروفهم يقودهم للمغامرة دون النظر في العواقب بهدف تحقيق الربح السريع في وقت قصير وبهذا دليل اليأس وفي هذا يقول الدكتور مصطفى باشا: "أن اليأس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية".

الهجرة الغير شرعية تدل على الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر أو موافقات بين البلدين -المصدر- < الاستقبال عبر وسائل وطرق احتيالية.

وهناك من يعبر عن الهجرة الغير شرعية على أنها مغادرة الدولة بدون وثائق رسمية، وبطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة عبر طرق مختلفة برية، أو بحرية.

وعليه فالهجرة الدولية الغير شرعية تشير إلى اجتياز الحدود وتتم دون موافقة الدول، وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود. ففي حالة خروج الفرد من موطنه الأصلي لدخول موطن جديد بالطرق الغير قانونية سواء بحيازة وثائق سفر احتيالية مزورة، أو تم الحصول عليها بطريقة يخدع بها كالتصريح الكاذب، الرشوة، الإكراه، انتحال شخصية.

تتم دون موافقة كل من البلدين المصدر والاستقبال.

الهجرة الغير قانونية: نعني بها تلك التي تتم دون حصول المهاجرين على تأشيرات أو بطاقات الإقامة.

المكتب الدولي للعمل: PT: يعرف المهاجر الغير شرعي بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه، دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة⁽¹⁾.

(1) فايزة بركان: اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص علم الأجرم والعقاب، كلية جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2012-2011، ص 7.

المفوضية الأوروبية: تعتبر الهجرة الغير شرعية هي كل دخول عن طريق البر والبحر والجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو مساعدة شبكات الجريمة المنظمة، للدخول للفضاء الأوروبي.

وإجمالاً فهي تتم عبر الأماكن والمنافذ الغير شرعية أو قانونية بغية التهرب من المراقبة الأمنية.

فالهجرة الغير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً⁽¹⁾.

ويعرفها الدكتور محمد رمضان بقوله: "الهجرة غير شرعية في معناها العام هي تسلل عبر الحدود البرية الجوية والبحرية والإقامة بإقليم دولة أخرى بطريقة غير مشروعة وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية قد تتحول في ما بعد إلى غير شرعية أو ما يعرف بالإقامة الغير شرعية⁽²⁾."

كما يمكننا إعطاء توضيح للهجرة بأكثر من وجهتين.

أ- من منظور الدولة المهاجر منها: بأنها "خروج الاشخاص من إقليم دولتهم الى اقليم دولة أخرى بطريقة غير مشروعة وباستعمال وسائل غير مشروعة".

ب- من منظور الدولة المهاجر إليها: "بأنها دخول أو وصول الأفراد إلى حدود إقليم دولة أخرى غير دولتهم بأي طريقة مهما كان أو تم ذلك دون موافقة تلك الدولة.

(1) هشام صاغور: سياسة الخارجية للاتحاد الأوربي اتجاه الجزائر، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 88.

(2) محمد رمضان: الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعدها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، مجلة العلوم الانسانية العدد 43 2009 ص4.

ف نجد من خلال هذه التعاريف المتعددة منطلقه اختلاف الرؤى والزوايا للميادين المعرفية فحسب معجم العلوم لاجتماعية فالهجرة ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية ومعناها "إنتقال الافراد من مكان ومن بلد إلى مكان آخر وبلد آخر".

المفهوم الإجرائي: يعرفها كالتالي: "الهجرة الغير شرعية هي الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر، وعبر طرق ووسائل غير قانونية وذلك لأسباب متعددة سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية، سياسية... إلخ

وعليه فقد ارتبط هذا الحراك بظروف ودوافع متباينة لتفسير الهجرة حيث تتم وفق المحك السيكولوجي على اعتبار أنها اختيارية أو إجبارية، أو وفق المحك الزمني فيحددها إذا كانت دائمة أو مؤقتة إلا أن المحك السياسي ينظر إليها كونها داخلية أو عابرة للحدود فهي خارجية.

المطلب الأول: أنواع الهجرة غير الشرعية

وعلى ضوء هذا فالمهاجر هو الشخص الذي يقيم في محل غير محله:

- إما أن تكون إجبارية (قسرية) إما طوعية (إرادية) أو داخلية أو خارجية.

الجدول التالي يوضحها بأكثر:

تعريفها	نوع الهجرة
هنا تكون الهجرة بمحض الإرادة وبدون أية مساندة أو إكراه مهما كان نوعه (اقتصادي، سياسي ديني، عرقي...) وهي إما فردية، عائلية أو جماعية ويعرفها فيرجا بقوله () : " حركة الناس أفراد وعائلات تصرفوا بناء على رأيهم ومسؤوليتهم بدون أي دعم أو إجبار حكومي من بلد إلى بلد آخر"	الطوعية
هذا النوع عكس سابقه يكون خارج إرادة الفرد ورغبته أي أن هناك قوة خفية أو ظاهرة تدفع بالأفراد والعائلات أو الجماعات إلى ترك	القسرية

أوطانهم والاتجاه نحو أوطان أخرى، ليستقروا فيها إما بصفة دائمة أو مؤقتة. يحدث مثل هذا النوع في الحروب سواء كانت داخلية أو خارجية، كنتيجة للاضطهاد مهما كان نوعه.	
عادة ما تكون بتغيير الإقامة من أجل العمل أو تحسين ظروف العمل وتحدث داخل الدولة الواحدة فهي لا تتطلب تأشيرات الدخول.	الداخلية
عادة ما تكون وتتم خارج الحدود السياسية والإقليمية لمواطنهم الأصلي وغالبا ما تكون من دولة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.	الخارجية
وهي الهجرة المحدودة بالفترة معينة غالبا ما تكون من سنة أو أقل.	الهجرة المؤقتة
وهي التي تتعدى سنة فأكثر، وغالبا ما تكون بصفة نهائية أو دائمة.	الهجرة الدائمة
وتشير تلك الهجرة المقتصرة على فرد واحد.	الهجرة الفردية
وتشير لتلك الهجرة التي تشمل عدد من الأفراد أو الجماعات أو أسر نتيجة لكوارث أو حروب.	الهجرة الجماعية
هي التي تتم وفق القوانين والقواعد القانونية المتعارف عليها للهجرة.	الهجرة الشرعية
وهي التي تتم بطرق مخالفة للقوانين الهجرة الشرعية.	الهجرة الغير شرعية
ويقصد بها التي تتم بطريقة مباشرة ما بين دولة المصادر ودولة الوصل ويتم بالطرق السرية بوسائل غير قانونية (غياب وثائق ثبوتية).	الهجرة المباشرة
ويقصد بها أو تشير للهجرة التي تنطلق من بلد المنشأ إلى دولة العبور والمكوث فيها لمدة معينة ثم مغادرة إلى دولة المقصد بطريقة غير قانونية فيعمد المهاجر إلى اختراق الطرق القانونية لحدود دولة أو العديد من الدول العبور بتحقيق دخول غير قانوني والغير شرعي لدولة المقصد ⁽¹⁾ .	الهجرة الغير المباشرة

(1) عبد المالك سايش: التعاون الأورو مغاربي في محاربة الهجرة غير القانونية، ص 26.

في ضوء هذا التعدد لأوجه الهجرة يمكن القول أن ظاهرة الهجرة ظاهرة معقد المضامين والتوجهات والحالات، ومنه يمكن القول أنه ليس كل مهاجر غير شرعي حتماً لجأ إلى الطرق الاحتيالية عند الخروج من دولة المصدر ووصولاً إلى دولة الاستقبال وبالتالي توضيح بعض الصيغ الداخلة فيه تمييز المهاجرين على حسب معيار الوصول.

1- دخول قانوني ← إقامة غير قانونية ← عمل غير قانوني

2- دخول غير قانوني ← إقامة قانونية ← عمل غير قانوني

3- دخول غير قانوني ← إقامة قانونية ← عمل قانوني

4- دخول غير قانوني ← إقامة غير قانونية ← عمل غير قانوني

إذ نجد إلى جانبهم العمال الغير شرعيين وعند القيام بأعمال داخل الدولة المستضيفة يشتغلون بطريقة غير قانونية تمس السكان الأصليين خلال مدة الإقامة⁽¹⁾.

(1) الأصفر عبد العزيز. الهجرة الغير مشروعة الانتشار الأشكال الأساليب المتبعة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

المبحث الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

تنوعت المفاهيم المرتبطة بالهجرة وعمليات الانتقال متخذة أشكال بات لزاما وواجبا توضيح المقصود بكل عملية متعلقة بالهجرة.

المطلب الأول: المفاهيم المشابهة اللجوء والنزوح

أولاً: اللجوء: اللجوء لغة: مشتق من الفعل لَجَأً، يقال لَجَأَ إلى فلان أو المكان ويلجأ، لُجُوءاً وملجأً لاذ به واعتصم. ويقال لَجَأَتْ إليه إذ أعتضدت به، وأسندت أمري إليه.

واللاجئ هو الشخص الذي فر من موطنه الأصلي إلى موطن آخر (1).

أما من الناحية الاصطلاحية: هو حق حماية قانونية تمنحها الدولة لشخص أجنبي من أجل مواجهة أعمال دولة أخرى، وهو لا يمنح إلا لضرورة ويتحدد نطاقه بمداهها.

حيث لا بد أن تتوفر في الشخص شروط لاعتباره لاجئاً من وجهة نظر القانون الدولي الذي يعرفه. "على أنه الحماية التي تمنح لفرد أو جماعة طالبة الحماية من دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها.

وعليه فالشروط هي:

- يجب أن يكون الشخص خارج إقليم دولته الأصلية
- عندما يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية
- أن يكون لديه خوف وهذا الخوف قائماً على أسباب مقنعة ومعقولة تبرره
- أن لا يكون الشخص مرتكب لأعمال تدعو لإخراجه من عداد اللاجئين كما هو موضح في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2).

(1) الأصفر عبد عبد العزيز. المرجع السابق، ص9.

(2) المرجع نفسه، ص10.

كما تعرفه اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 "اللاجئ هو الشخص الذي يتواجد خارج موطنه الأصلي ولا يستطيع الرجوع إليه نتيجة خوفه من التعرض للاضطهاد وبسبب العنصرية أو الدين أو الجنسية أو بسبب انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو انحيازه لرأي سياسي معين"⁽¹⁾ .

ومن خلاله نحدد الفرق بين المفهومين الهجرة الغير شرعية واللجوء حيث يكمن في الوضعية القانونية، فاللاجئ يكون في وضعية قانونية على خلاف المهاجر الغير شرعي يكون عكسه تماما، كذلك من جانب الدوافع فاللاجئ دافعه الخوف من حالة من الحالات المذكورة في التعريف أما الهجرة غير الشرعية بدافع اقتصادي وتحقيق الربح. إلى جانب فاللجوء ينتج عن قوة خارجة عن إرادته، فيما تكون الهجرة الغير شرعية نابعة من إرادة الفرد.

ثانيا: النزوح: يعني الهجرة الداخلية من مكان لآخر في حدود الدولة ولا يترتب عليه أمور إدارية، ولا تترتب عنه وثائق. فهو حركة تتم داخل الدولة، على خلاف الهجرة خارج الحدود فهي تتطلب "وظائف" أهم شيء أن تتم الموافقة بين البلد المنشأ والاستقبال.

- **النزوح السكاني:** "هي هجرة جماعية بسبب الحرب أو البطالة المجاعة أو حتى هروبا من القصف والأعمال الحربية"

كما تعني الهجرة الداخلية من مكان إلى آخر في حدود الدولة ولا يترتب عليه أمور إدارية (وثائق) أي تتم داخل حدود الدولة على خلاف الهجرة التي تتم خارج الحدود فهي تتطلب وظائف أهم شيء أن تكون هناك الموافقة بين دولتين المنشأ والاستقبال.

المطلب الثاني: التهريب البشري والاتجار بالبشر

أولا: التهريب البشري: وتعتبر المهاجرين جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي حيث يعرف التهريب البشري على انه محاولة إيجاد طرق للدخول غير قانوني وغير مشروع

(1) المادة 31 من اتفاقية جنيف 1951.

للأشخاص إلى دولة غير دولتهم الأصلية، ولا يعدون من المقيمين الدائمين فيها من اجل الحصول بطريقة مباشرة على مبالغ مالية أو منافع أخرى⁽¹⁾.

وعملية تهريب المهاجرين لابد من توافر ثلاثة عناصر رئيسية لتصنيفها في خانة هذا العنصر وهي: الركن المادي، المعنوي، محل الجريمة.

- فالعنصر الأول والمتمثل في الركن المادي يتحقق السلوك تدبير الدخول غير مشروع لشخص أجنبي إلى إقليم دولة غير دولته الأصل، كما يشمل عملية التزوير.
- أما العنصر الثاني والمتمثل في الركن المعنوي يتحقق بالقصد الجنائي والقائم على العلم والإرادة.
- أما بالنسبة للعنصر الثالث والمتمثل في محل الجريمة لابد أن يكون الشخص على قيد الحياة.

وتتخذ عملية التهريب صورتين أساسيتين هما:

- أ- الصورة الأولى كونها نشاط فردي: يأتي الفعل من الشخص بمفرديته أو مجموعات صغيرة مقابل الحصول على منافع يقصدون في ذلك التلاعب في نقاط المراقبة.
- ب- الصورة الثانية كونها نشاط جماعي: ينأتى عن عصابات أو منظمات مقابل الحصول على كسب مادي.

ثانيا: الاتجار بالبشر

من الناحية اللغوية تعني المتاجرة وهي كلمة تختص بعملياتي البيع والشراء.

(1) المنظمة الدولية للهجرة، التحرك المناهضة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، سوسيرا، 2010، ص21.

أما من الناحية الاصطلاحية: فهي تعني كل التصرفات التي تحول من الإنسان لمجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء وعملاء عبر الحدود الوطنية بهدف استغلاله والتصرف بإرادة الضحية قسرا عنه وبأية صفة.

كما تعرف بأنها: "تجنيد أشخاص ونقلهم بالقوة أو الإكراه والتهديد وغيرها من الأساليب الاحتيالية كالنصب والخطف واستغلالهم للحصول على مكاسب نفعية"⁽¹⁾.

ولتفادي الخلط بين مفهومي الاتجار بالبشر والتهريب البشري نميز ما يلي:

- حالة التهريب تتم بموافقة الشخص، ويقوم بدفع مبالغ مالية مقابل الوصول للهدف. على خلاف الاتجار بالبشر يقوم على الإكراه والخداع والاستغلال، خارج نطاق إرادته غالبا. من حيث الهدف فعملية التهريب تنتهي بوصول الشخص المراد إلى حدود دولية معينة بالتواطؤ مع شبكات التهريب لتسهيل وخلق منافذ وطرق الوصول، في حين الاتجار بالبشر قد يستمر وتدوم حتى بعد وصول العنصر البشري لموضعه فقد يستغل من جديد لخدمة أغراض معينة.

- وهكذا نجد نقطة التقاء مع الهجرة السرية تكمن في السعي الدائم عن الطرق المؤدية والكفيلة بتحقيق الهدف المرجو محاولين التخلص من المراقبة الحدودية.

المطلب الثالث: المفاهيم المتداخلة للإرهاب والجريمة المنظمة

أولاً: الجريمة المنظمة

الجريمة لغة: مشتقة من كلمة جرم أي التعدي ويقصد بالجرم الذنب، تجرم الشخص إذ ما أدعى ذنب لم يفعله.

(1) السراني عبد الله سعود، العلاقة بين الهجرة الغير مشروعة وجريمة تهريب البشر، ص104.

أما من الناحية الاصطلاحية: حيث تعرف الجريمة المنظمة على أنها: "كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع وما يتعارض مع قيم وأخلاق المجتمع، كما تعتبر امتناع يصدر عن إرادة مدركة تقوم بخرق أمن ومصالح وحتى حقوق الأفراد والمجتمع ككل يفرض على مرتكبها عقوبة⁽¹⁾."

كما تعرف الجريمة المنظمة حسب سان سورتن على أنها أنشطة غير قانونية مرادفة للأعمال الاقتصادية الغير قانونية حتى وإن قامت على أسس قانونية فإن تكملتها تكون بطرق غير مشروعة⁽²⁾.

وتشمل في قيام عدد من الأشخاص بتشكيل فرقا لارتكاب أعمال وأفعال غير مشروعة بصفة مستمرة الرامية أساسا لتحصيل الربح، وقد تتجاوز الحدود الوطنية.

فمن وجهة نظر والتر ركلس: "الجريمة المنظمة هي مزاوله عمل تجاري غير مشروع مع العلم بعدم مشروعية ذلك العمل."

يعرفها ماروك نصر الدين بأنها الجريمة التي تتخذ طابع التعقيد الاحتراف القائم على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق المدعم بإمكانيات من تحقيق أهدافها مستخدمة كل الوسائل.

كما تعرف أيضا بأنها: "جريمة ترتكب من تنظيم إجرامي هيكلي تحكمه قواعد معينة أهمها قاعدة الصمت، يعبر نشاطه حدود الدولة سعيا للحصول على الربح المادي".

ثانيا: الإرهاب: من الناحية اللغوية مأخوذة من كلمة رهب أي خاف فكلمة الإرهاب تشير إلى الخوف والفرع، والترهيب مع إظهار القوة كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾⁽³⁾ الأنفال، الآية 60

(1) السراني عبد الله سعود، مرجع سابق، ص 104.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

(3) سورة الأنفال، الآية 60.

أما من الناحية الاصطلاحية: وحسب الموسوعة السياسية فهو: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد باستخدامه لمختلف أشكال التشويه والتعذيب والتخريب، والنسق على العموم يمكن اعتباره أداة من أدوات الحصول على المعلومات أو السلطة أو المال كما أنه يستخدم الإكراه من أجل إخضاع الطرف المعارض لهذه الفئة الإرهابية⁽¹⁾.

فالإرهاب يعتمد استخدام التخويف العمدي والمخطط له ليحقق مقاصده وأغراضه وعليه فهو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية ليس فقط داخل الدولة الواحدة ومع الدول، وتعرض حياة الناس وحررياتهم وأمنهم للخطر.

فالعلاقة بين الهجرة الغير شرعية وظاهرة الإرهاب فكلاهما مصدر تهديد للأمن والاستقرار وتزايد حجم الهجرة بأعداد كبيرة أدى لانتشار الفوضى، كما أنهما ظاهرتين يحملان بعدا دوليا. تتامت من خلالهما عدة تهديدات.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية

برزت الهجرة الغير الشرعية للساحة كتهديد أمني جديد بشكل ملحوظ ومتسارع الوتيرة والجزائر واحدة من الدول المعنية بالظاهرة وبالتالي الظاهرة تمثل تحدي أمني للدولة الجزائرية، لذا بات لزاما على الدارسين والباحثين معالجتها وتتبعها بغية التعرف على حركية مسبباتها الجدرية ومن هنا سنتطرق لبعض النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: المقاربة الاجتماعية السيسولوجية.

يستند التحليل الاجتماعي في تفسيره للهجرة غير الشرعية، على أنها ناجمة عن إفرزات اجتماعية، مرتبطة ارتباط وثيق بأبعاد وثيقة تفرضها البيئة، وما تحمله من مظاهر سلوكية وتفاعلات متصلة بعمليات متنوعة. واستجابات الفرض بكل ما يتصل بالبيئة ومؤثراتها (علاقة

⁽¹⁾ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص153.

الفرد بيئته) فالضغوط البيئية وما يصاحبها ويلازمها من تناقضات تتعكس على العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة داخل المجتمع، فهيا تتضمن مظهرين أساسيين.⁽¹⁾

• **فالأول يرتبط بعامل التغير الاجتماعي:** وعلاقته بالتغيرات البنائية والتحويلات القيمة المعيارية وحتى السلوكية، والتي تتعكس على الواقع الاجتماعي للمختلف التجمعات السكانية. وبما أن التغير الاجتماعي هو: (كل تحول يقع على التنظيم الاجتماعي سواء في بناءه أو وظائفه خلال فترة معينة)؛ فكل تغير يقع داخل المجتمع في أنماط علاقاته الاجتماعية، القيمة والمعيارية المؤثرة على سلوكيات الأفراد والمحددة لأدوارهم ومكانتهم في مختلف التنظيمات المجتمعية التي ينتمون إليها.⁽²⁾ فهذا التغير عادة ما يرتبط بعامل الزمن ومتغيراته، فكل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة، يحدث خلل في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف وأنماط العلاقات داخل المجتمع.

إن نظرية التغير الاجتماعي تتبع ما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات حيث عرف المجتمع الجزائري من تغيرات وتحولات حيث المجتمع الجزائري تغيرات في أنساقه مما أحدث تحولات عميقة لدرجة إحداث تحولات جذرية لدرجة إحداث تغيرات كلية والهجرة كظاهرة اجتماعية اهتم بها من حيث التغير الاجتماعي (زلنسكي).

• **أما المظهر الثاني يتمثل في الاختلاط النفاضي:** الذي يربط الهجرة الغير شرعية بالتفاعلات التي تحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي وتستند في تفسيرها للهجرة غير شرعية على مبدأ واضح لخصه (سندرلاند إدويند) في الاختلاط النفاضي إذ "يصبح الفرد جانحا بسبب تواصله وتوصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة ومخالفة للقانون" فمن خلال هذا فان الشخص عند إقدامه على سلوك معين يكون بتأثير عوامل

(1) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 382.

(2) إبراهيم بن محمد آل عبد الله الدليسي، علم الاجتماع للصف الثالث ثانوي قسم العلوم الشرعية، المملكة العربية

السعودية، ص 91.

متداخلة وينتج السلوك الهجري نتيجة اختلاط الأفراد فيما بينهم لتبادل الثقافات والسلوكيات وحتى المعلومات عندما يختلطون ببعضهم علما أن السلوك المنحرف لا يكون بطريقة واحدة أو وسيلة واحدة بما أن البيئة الاجتماعية تحمل مجموعة من الضغوط متمثلة في القواعد والروابط، كما تحمل جملة من التناقضات بين الوسائل المتاحة والأهداف المسطرة الذي الأفراد داخل مجتمعاتهم قد تنعكس على ذهنية الأفراد غالبا ما تحدث اضطرابات وخلق ثغرات تأثر بشكل سلبي يؤثر على التماسك الاجتماعي والتجانس لیتجه الأفراد بإصرارهم للهجرة الغير شرعية، فحسب هذا التحليل للظاهرة فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بأبعاد مختلفة منها الضغوطات التي تفرضها البيئة وما تحمله من مظاهر وعليه:

فضغوط البيئة وما يلزمها من تناقض في القيم المعيارية وقواعد الضبط الاجتماعي والتي تنعكس على الروابط الاجتماعية ميدانيا في صورة الهجرة الغير شرعية، فالأفراد الذين يعيشون في بيئات اجتماعية متباينة المستوى الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب عدم التكافؤ بين الوسائل المتاحة والأهداف المرجوة بالطرق الشرعية غالبا ما تحدث اضطرابات وخلق ثغرات تنعكس بشكل سلبي على التماسك والتجانس الاجتماعي فيتجه الفرد بتفكيره في الهجرة وعليه "دوركايم" يصنف الهجرة السرية إلى ثلاث أصناف:

الهجرة السرية انتحار إيثارى: ويحدث مثل هذا السلوك في حالة ارتباط الشخص ارتباطا وثيقا بأفراد وجماعات متشبعين بفكرة الهجرة.

الهجرة السرية كونها انتحار أناني: و يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن ثقافته وابتعاده عن هويته فلا يجد الشخص سوى التخطيط للهجرة كحل للهروب من هذا الواقع .

الهجرة السرية انتحار أنومي: وتحدث في حالة انحلال وتلاشي النظم والقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية داخل المجتمع تساهم في خلق هوة ثقافية تفصل بين الوسائل والأهداف فيشعر الشخص أنه غير قادر على تحقيق الأهداف بالطرق المشروعة واصطدامه بما هو كائن في الواقع⁽¹⁾.

عليه فالمقاربة الاجتماعية لا تنتظر للهجرة الغير شرعية من منظور واحد فحسب، بل ذهبت للبحث عن كل العوامل المؤثرة على الهجرة والمهاجرين⁽²⁾ في حين نجد أنها ألفت بظلمتها على جوانب شاملة مؤثرة على الفرد والمجتمع منها الجانب الثقافي وما يلعبه من دور كبير في التأثير على تفكير الشباب الحاملين لفكرة الهجرة السرية وذلك إثر عمليتي الاتصال والتواصل بالعالم الخارجي والذي قد يؤدي إلى الميل والافتتاع بالسلوك الهجري وإتباع طريق تتصافر فيه بعض الثقافات التي يتلقاها الفرد من خلال تواصله مع الآخرين فالعوامل الاجتماعية وما بصحبها من تغيرات وهمية، قيمة قد تتغير بتغير الظروف وقد تتغير معها قناعات الأفراد وحتى أهدافهم، وهي دلائل مجتمعية دافعة نحو الهجرة⁽³⁾.

فحتى العامل الثقافة الخاص بالمجتمع المسؤول إلى حد كبير إلى الميل العام لسلوك الهجرة داخل الجماعة، كما أن وتيرة الهجرة تمتزج بدوافع وثقافات لتشكل حركيتها لتعمل وفق نظام التأثير الثقافي:

عمل النظام الاقتصادي ← تأثير العوامل البيئية ← القرارات السياسية⁽⁴⁾.

(1) محمد غزالي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص 45.

(2) إبراهيم رزوقي، الهجرة البشرية والأمن القومي، دراسة في الإنعكاسات واستراتيجية المواجهة "المجتمع الجزائري نموذج" ماجستير علوم اجتماعية تخصص أنثروبولوجيا قسم ثقافة شعبية جامعة تلمسان، 2009، ص 14.

(3) إبراهيم رزوقي، المرجع السابق، ص 16.

(4) أنطوني غدير، علم الاجتماع، تر: فايز السباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2005، ص 22.

-المقاربة السيكولوجية:

يستند ماسلوا في تفسيره للهجرة في كون البنية السيكولوجية للأفراد قائمة على مجموعة من الحاجات في شكل هرمي على اساس الحاجات، وعليها في الهجرة الغير الشرعية تقف وراء الفقر الحاد المدقع فتقوم الرغبة والحاجة إلى إشباعها دون النظر في المخاطر والعواقب بحثا عن الأمن والاستقرار والتحرر من الخوف والقوى المهددة، هذه العناصر يرافقها البحث عن تأمين الحياة أفضل لهم وهي تحفز على الهجرة غير الشرعية حيث تولد الاحساس بتحقيق الذات والثقة نتيجة عدم إشباعها في مجتمعهم الاصلي فيضطر إلى إشباعها في مجتمعات يرى فيها تحقيق ذلك النقص.

وأخيرا يمكننا القول أن للعوامل المجتمعية المتفاعلة فيما بينها من عوامل اجتماعية، سيكولوجية، اقتصادية الدافعة إلى الهجرة السرية وفي ظل غياب سبل الإدماج إضافة إلى ما أمرت به الجزائر خلال التسعينات كافية لترسيخ الفكرة وتجسيدها - فالتغيرات السيسوأمنية - وتداعياتها على الأمن الجزائري، التي انعكست في تعاملات الأفراد وساهمت في نشر ثقافة الهجرة الغير شرعية داخل الأوساط المجتمعية بمختلف شرائحها الجنسية والعمرية الباعثة على إرساء جسورها من جديد، وعلى هذا النحو فهي ظرف من ظروف التبعية والتقليد والاقتضاء بتجارب سابقهم وهذا كاف لدفعهم للمجازفة والمغامرة بين أمواج البحر والإصرار بخوض غمار الهجرة السرية، لتدعيم هذا ندرج ما ذهب إليه عالم الاجتماع عبد الرحمان ابن خلدون حين أصدق قوله: "المغلوب مولع دائما بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه وحلته وسائر أحواله وعوائده." (1)

(1) عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، المقدمة، الجزائر، الفصل 23، دار الجيل، بيروت، ص162.

المطلب الثاني: المقاربة الاقتصادية

تتعلق النظرية الاقتصادية في تفسيرها للهجرة الغير شرعية بالنظر والتركيز إلى عوامل وعناصر أساسية مرتبطة بالحياة الاقتصادية والمتمثلة في تدني المستويات الأجور الناجمة سوء التوزيع في المداخل والثروات، والتي تتمحور كذلك حول الفارق بين الأجور سواء من قيمته أو قيمة العملات الجزائرية والأوروبية، لتكون بذلك المسبب رئيسي لإتخاذ القرارات المرتبط بالهجرة الغير الشرعية، بحثا عن ظروف حياتية أفضل، لتحقيق الربح السريع وتجميع الثروة.

فالهجرة الغير شرعية حسب هذه النظرية برزت في الجزائر وبشكل ملحوظ بعد تغلب وتقشي البراغماتية (المذهب النفعي)؛ وسيطرة المنفعة الخاصة استنادا إلى مبدأ تعظيم المنفعة ومن ثمة فالشخص الحامل لفكرة الهجرة تجده يستهدف البحث عن الطريق ويرسم الخطوات من أجل الوصول للبلد الذي يرى فيه تحقيق ملاذته وسبيل حل مشكلاته وعلى ضوء هذه المقاربة فالهجرة متوقفة على علاقة التبعية بين دول المركز ودول المحيط بتطور النظام الرأس المالي واتساع نطاق ومجالاته لعبت دور كبير في تحريك وتتبع النهج الموصل للقيام بالهجرة⁽¹⁾.

كما تنظر في تحليلها لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى العوامل الاقتصادية الطارئة في مجتمع الإرسال والعوامل الجاذبة في مجتمع الاستقبال، وعلى ضوء هذا حاولت تفسيرها من منظور اقتصادي:

أ- حسب التحليل النيوماركسي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف بتحقيق المنفعة بأقل الأثمان، حيث يرى أن الهجرة تقوم على أساس الفوارق الاقتصادية التي تصب على واقعها الاجتماعي والمتمثلة في التباين في الأجور والمداخل إذ نجدها

(1) نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، تخصص إدارة محلية وجماعات إقليمية جامعة قاصدي، ورقلة، 2012، ص 29.

مرتفعة في البلدان المتقدمة منخفضة في الدول النامية وعليه فحركة الهجرة تدور باتجاه المناطق التي تكون فيها الأجور والمدخيل عالية وذلك لتحسين ظروفهم ومستواهم المعيشي.

ب- كذلك نجد أصحاب النظرية الدولية والتي ترى أن هجرة الكفاءات ودوي التحصيل العلمي والمستوى التكويني المؤهل (هجرة الأدمغة والعقول المفكرة) لها تأثير إيجابي على اقتصاديات المجتمعات المستقطبة لرأس المال البشري مستثمرة في ذلك المعارك والخبرات المؤهلة المنتجة، فاليد العاملة المؤهلة تنتج سريعا وتساهم في تطور المجتمعات من خلال⁽¹⁾.

- تنوع في التخصصات للدولة المستقبلية.

- تسمح لها بالتكيف مع احتياجاتها الاقتصادية.

- الإنتقال الدولي لأصحاب المعارف والخبرات.

ج- النظرية البنوية: ترجع النظرية في يانطلاقها لتفسير الهجرة إلى الهيمنة دول المركز على دول المحيط، أي الدول الغنية على الدول الضعيفة وهذا ما عبر عنه (جون غاليتون) john ghalitoun مشيرا بذلك أن العلاقة القائمة بين المركز والمحيط في تأثير مستمر مشيرا بذلك بأن العنف البنيوي غير مادي تحدثه المؤسسات والأبنية فقد تحدث وتمنع الأفراد من تحقيق دواتهم عن طريق التوزيع الغير عادل للثروات وتبرز هنا علاقة الهيمنة من خلال ما يلي:

1- تحديد إنتاجية المحيط كما وكيفا بما يخدم دول المركز.

2- بناء مؤسسات سياسية حسب متطلبات المركز من شأنه خلق تناقضات في البنية السياسية والمجتمعية لدول المحيط.

3- وجود المؤسسات الاقتصادية المسخرة لخدمة دول المركز والتي تعمل على تصدير القيم والمعايير من المركز إلى المحيط حيث تعمل على توسيع الهوة بينهم فحركة

(1) ستيفن كاستليز، مارك ميللر، عصر الهجرة، تر: منى الدورتي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013، ص 76.

الهجرة تؤدي إلى استغلال الموارد البشرية من طرف الدول المركز لدول المحيط فضلا عن استغلالها لثرواتها لتعزيز نموها الاقتصادي.

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية:

نظرية مع اتساع مفهوم الأمن تحولت الهجرة غير الشرعية إلى أكبر القضايا القانونية التي تثير مخاوف أوروبا، هذا الوضع أدى إلى تكريس أمنة الظاهرة والتي تزامن مع ظهور وانتعاش الدراسات النقدية في إطار ما يسمى المقاربات النقدية الأمنية في أوروبا والتي أطلق عليها "أولي ريفر" المدارس الفكرية "كوبنهاغن" باريس.

1- مدرسة كوبنهاغن: تعد كوبنهاغن من أولى المدارس التي حاولت أن تناقش الأمن والهجرة في وقت مبكر مع باري بوزان، أولي ريفر في كتاب "الهوية، الهجرة الأجندة الأمنية في أوروبا مناطق وقوى" وهي دراسة لقضايا الهجرة ووفق النظرة سوسيو-سياسية وضمن أجندة الدراسات الأمنية⁽¹⁾

فتزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتساعد حجم افرازاتها الاجتماعية كل ذلك أدى بمنظري مدرسة كوبنهاغن إلى وضع الأمن المجتمعي بأبعاده منها الأمن البشري كموضوع محوري للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فالهجرة غير الشرعية هي إحدى مصادر التهديد نظرا لتطور النقل والرغبة المتزايدة للأفراد، فالهجرات الدولية غير الشرعية هي مصدر قلق للمجتمعات بسبب مسائل الهوية المطروحة بشدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط.

(1) إدريس عطية: النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية اتجاه مسألة الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، المجلد 1، العدد 1، 2008، ص 42.

بإسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة فإنّ المؤشر الديموغرافي يعتبر من أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا . وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركة الديموغرافية النشطة فالتخوف الأوروبي ينبع من التوازن الديموغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول ، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل أي نسبة البطالة في الجنوب ، وارتفاع الضغط الهجري في الشمال فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة عبر الوطنية تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة على ضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية¹.

كما تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر إليها بأنها أم التهديدات الأخرى وهي واحدة من ميزات ما بعد الحرب الباردة الصادرة من الجنوب وتهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما أسمته قوارب الشمال من الجنوب والناقلة لكل المهاجرين غير الشرعيين من مهربي المخدرات وهذا حسب بيان التنمية في الشمال.

وهذا ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة بفضل الخطاب الأوروبي استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويتها، فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب سياسي واجتماعي مسألة أمنية وقضية هامة يحلها "ديدي بيغو" لما يقول قوة صيغة الكلام هي تغيير المدلول الاجتماعي وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة مما يؤدي إلى ردود أفعال ممكن أن تكون عنيفة داخل المجتمع قد تؤدي إلى قيام معضلات أمنية واجتماعية

(1) إدريس عطية، المرجع السابق، ص50.

وعليه فأمننة قضية الهجرة تترك المهاجرين في رحمة السياسة الاضطرارية التي تحكمها أحكام الطوارئ وأحكام استثنائية.¹

2. مدرسة باريس: مع بداية السبعينيات من القرن الماضي شكل البناء السياسي محل اهتمام الباحثين والمحليلين، وقد كان الأمن الداخلي وأمننة الهجرة في أوروبا أبرز الموضوعات تداولاً في الدراسات البحثية لعدد الباحثين الذي كان يعمل معظمهم في باريس مع "سارجيو كاريرا" والمستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية.²

فأصبحت الوكالات الأمنية (الدرك الوطني، الجمارك، حراس الحدود ووكالات الهجرة) قلب ومركز الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمحاربة الهجرة وغيرها من الظواهر الأمنية ذلك لمردودية الإنتاجية لهذه الوكالات والتي أصبحت أكثر مواكبة في مواجهة مختلف التهديدات³، حيث عملت هذه الوكالات على قيود أمنية صارمة على المهاجرين وعند إسقاط هذه الدراسة نجد أنّ الدول الأوروبية قامت بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما "الاوروفور" و "الأورمافور" تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعاً ما على التحكم في التدفقات الآتية نحو الشمال.

كذلك وحسب وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" التي اقترحتها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر 2003 فإنّ التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية مما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخبراتي واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر.

(1) فايزة ختو: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مرجع سابق، ص55.

(2) المرجع نفسه، ص53.

(3) إدريس عطية: النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية اتجاه مسألة الهجرة واللجوء، مرجع سابق، ص48

واتفق المسئولين بين ضفتي المتوسط على الاعتماد على متخصصين لمراقبة التدفقات الهجرية من الجنوب إلى الشمال سواء في الدول المصدرة أو المستقبلية وهذا وفق تقنيات متطورة متزامنة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات وكذا التطور التكنولوجي نتيجة العولمة. كما قامت أوروبا باجتماعات متعددة مع الحلف الأطلسي فأصبح بإمكانها بموجب اجتماع برلين استخدام إمكانيات الحلف هذا الأخير الذي اعتبر حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميتها الخاصة، فالهجرة الغير شرعية ومختلف التهديدات الصادرة عن حوض المتوسط تعتبر هواجس أمنية لأوروبا وللحلف.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في الدراسة هذا الفصل واقع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر سواء كان ذلك من حيث المهاجرين المغادرين أو الوافدين والذي تتحكم فيه مجموعة من العوامل سواء تعلقت بالبلد في الحد ذاته أو الأسباب الدافعة للهجرة وكذلك تم استعراض حجم المخاطر التي أفرزتها الظاهرة على بلدان المصدر-العبور-الإستقبال، مع التطرق لتأثيراتها وإفرازاتها الجمة على واقع هذه البلدان من جهة ومن جهة أخرى مبرزين في هذا أهم المعابر والمنافذ التي يتم اللجوء إليها.

المبحث الأول: الهجرة الغير شرعية في الجزائر

يمكننا القول أننا لا نستطيع تحديد زمنيا المنطلق الحقيقي للهجرة الغير شرعية في الجزائر، كونها تتسم بالسرية والكتمان، إلى جانب تميزها بالطابع الغير قانوني، (تصطبغ بصبغة غير قانونية)؛ غير أن الجزائر عرفت هجرات عبر القوارب وبشتى الطرق والأساليب حتى إلى غاية الواقعة الجزائرية والمتمثلة في إحدى المحاولات للقيام بالهجرة السرية وتعود بالذات إلى سنة 1926م بقيام 40 شخصا الاختباء وركوب باخرة سيدي فرج متجهين على ميناء مرسيليا حيث تم إدخالهم وإخفائهم داخل مخازن الفحم حتى لا يتوارى لهم أثر وبعيدا عن أعين أفراد طاقم السفينة⁽¹⁾. غير أن رحلتهم فضحت عرض البحر وذلك باحتراق فحم السفينة نتيجة هيجان البحر أودت الحادثة بحياة 34 شخص فيما نجا منهم 16 شخص وأثارت الحادثة ضجة وجدلا عند اكتشاف أمرهم عند وصولهم ميناء مرسيليا، وهناك تمت محاكمتهم ومعاقبتهم من طرف الحكومة الفرنسية وعلى إثر هذه الحادثة بدأت الإرهاصات الأولى لبدايات للحديث عن منطلق للهجرة الغير الشرعية في الجزائر.

من هنا يمكن القول أن الجزائر عرفت ظاهرة الهجرة الغير شرعية مند الفترة الاستعمارية بحسب الأرشيف الإداري والعسكري.

هكذا بدأت ظاهرة الهجرة الغير شرعية تعرف مناحي واتجاهات مختلفة الطرق والوسائل لتصل لما هي عليه اليوم وسيناريوهات ذات أوجه متعددة تشهدها معظم دول العالم بتدفقات مستمرة وبأعداد كبيرة تدفقات مستمرة بين الحين والآخر.

(1) عيسى بن ناصر: مقتل 40 حراق في أول رحلة غير شرعية بالجزائر، الشروق اليومي، العدد 1245، ليوم:

2021/12/21م، 2007، ص18.

المطلب الأول: واقع الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا

تعرف الهجرة الغير شرعية في الجزائر تنامي لوتيرة وحركية الظاهرة كغيرها من البلدان التي تشهد تفاقم وتسارع حركيتها حيث أصبحت تمثل هاجس وتحدي أمني بالنظر للكم الهائل المشكل لهذه المعضلة المجتمعية والتي تمس مختلف الفئات الشرائح المجتمعية لتطال بهم الفكرة لتصل لأصحاب الشهادات الجامعية والإطارات لتشكل قضية محورية تحمل رهانات تطرح نفسها أمام صناع القرار، وكل الجهات المعنية للمجموعة الدولية لحجم المخاطر المترتبة عنها. ومهما تعددت أسبابها وبواعثها الدافعة للهجرة نحو الإجراءات الغير الشرعية منذ أزمة السياسة وأمنية -تغيرات السيسيو أمنية- الباعث القوي. إلا جانب سياسة خلق الحدود في وجه الهجرة الشرعية بداية السبعينات (70) زادت منذ حدة التوجه بمسار الهجرة الشرعية إلى تقيضها الغير الشرعية لتترايد وارتفاع عدد المهاجرون بصورة مذهلة منذ فترة التسعينيات إلى يومنا هذا. (الفترة الممتدة ما بين 1996م-2007م).

منعرج حاسم في مسار القضية وتسجل سنة 2007م الهجرة الغير الشرعية فيما يطلق عليها بالسنة المؤسوية حيث عرفت هذه السنة طرح العديد من القضايا تتراوح ما بين المعاينة التوقيف، الإيداع بالحبس، الإفراج المؤقت، فما تبين القضايا المذكورة بأن الحاصلة أنقلت الظاهرة منها توقيف 279 شخص تتراوح أعمارهم ما بين 29 و 40 سنة، في حين أكثر من 40 سنة. الموقوفين 27 شخص، فيما يتم المعاينة⁽¹⁾.

- 21 قضية سنة 2005.

- 73 قضية سنة 2006.

- 114 قضية سنة 2007.

(1) محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص186.

- كما سبق وأن قلنا سنة 2007 سجلت حالات متداخلة ومعقدة، متنوعة النماذج والأوجه كمؤشر مؤثر وقوي على واقع الشواطئ الجزائرية تتخللها مشاهد متزاحمة أين كانت أكثر استخداما لشواطئ مستغانم نحو اسبانيا ثم باتجاه إيطاليا عن طريق شواطئ عنابة عبر قوارب يتضمنها التخطيط المحكم والدقيق في سرية تامة يقصدون فيها المناطق المعزولة حيث تغيب المراقبة والحراسة البحرية قصد وجهة معينة لتتحول بذلك بعض السواحل الجزائرية إلى مراكز ومحطات انطلاقا منها:
 - ساحل وهران = كاي، بلون، فالكون، بوسفر.
 - ساحل عين تموشنت = بوجزار، ساسل، تارقة.
 - ساحل تلمسان = ساحلة، المخلد.
 - سواحل سكيكدة، القالة، بني صاف.
 - إضافة إلى جزر جياس التابعة للإقليم الجزائري. وحيويته لتحريك العملية وتنشيط الظاهرة عبر منافذ ومعايير متمثلة في السواحل الغربية والشرقية للجزائر.
- فالمهاجرين الغير الشرعيين يقدمون وفي سرية تامة للتخطيط عبر البحر وعلى متن قوارب مجهزة بمحركات قوية تصل قوته من 40 إلى 60 حصان، يشتركون فيها من 1 إلى 12 شخص، تحمل على متنها صهاريج البنزين لضمان العبور مع مخزون وبضائع تمكنهم لمدة تتراوح من 07 إلى 08 ساعات يحكمها نظام سير عبر الأقمار الصناعية (GPS) واستعمال بوصلة تمكنهم من تحديد مسار انطلاقهم حتى وصولهم.
- فيما يلعب عامل القرب دور حيوي في تسهيل عملية تنقلهم بالرغم من عدم وجود ضمانات لتلك التحركات والتنقلات وهكذا كانت الشواطئ الجزائرية الأكثر استخداما من طرف المهاجرين الغير شرعيين نجد:

- شواطئ سيدي سالم بمدينة عنابة ← نحو ← إيطاليا ← تبعد
245 كلم حوالي 132 ميل بحري.

- شواطئ الغزوات ← نحو إسبانيا ← تبعد 195 كلم حوالي
105 ميل بحري.

عليه يمكن القول أن الدول المغاربية المصدرة للهجرة تمتاز بخصوصية جغرافية مساعدة ومدعمة لانتقل الأفراد الراغبين في الهجرة، إلى جانب التطور الحاصل من حيث التدفق المعلوماتي والاتصالي بين الأفراد انعكس بشكل واضح على تنامي تدفقات الهجرة الغير شرعية.

فحسب التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الحكومية بشأن الهجرة الغير شرعية ومنها التقرير الصادر عن وزارة الداخلية الإسبانية بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود سنة 2010 يؤكد أن الجزائر تحتل الصدارة من حيث الظاهرة المعالجة (الهجرة الغير شرعية).

فيما نفيد إحصائيات حرس الحدود التابعة للقوات البحرية تمكنت من إحباط عدة محاولات لـ: 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية، وغالبا ما تكون هذه الأرقام غير معبرة عن الحجم الحقيقي ولا تعكس الصورة المثلى للظاهرة. وطبعا يرجع لطبيعة الظاهرة وما تتطوي عليه سريتها وتعقيد يصعب معه تدقيق في المعطيات أكثر.

حسب ما أكده الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحسب ما أسفرت عنه إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة الغير شرعية المنطلقة من الشرق الأوسط لإفريقيا سنة 2015 حيث بلغ عددهم 970 ألف بينما توجه أزيد من 34 ألف عبر الأراضي التركية باتجاه بلغاريا واليونان.

في حين تشير إحصائيات الملتقى الدولي للهجرة الغير شرعية الذي نظمه مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 2016 واحتضنته الجامعة الإفريقية في

آدرار أن أكثر من 180 ألف شخص هاجروا إلى أوروبا وذلك بتصريح من المشاركين في الملتقى خلال السداسي الأول منه، بالمقابل تسجيل حالة وفاة واحدة من أصل 429 يصلون إلى إيطاليا خلال السداسي الثاني من نفس السنة 2016.

ومن ثمة فالجنوب الجزائري يمثل أعلى نسبة ويسجل معدلات مخيفة للظاهرة لتصل نسبة الهجرة الغير شرعية 64,65% ما يعادل 13900 شخص، لتليها مناطق الغرب الجزائري مسجلة 4100 شخص بما يعادل 19,07% لتأتي في المرتبة الثالثة منطقة الوسط بمعدل 11,63% أي 2500 شخص.

والهجرة الغير الشرعية واقع يجر معه انعكاسات كما يحمل في كياته دوافع وأسباب تقف وراء الظاهرة وتدفع بها قدما لتفشي حركة البحث عن بديل أفضل لتلك الأوضاع وخير دليل ما شهدته ظاهرة الهجرة فترة ما بين (1996م-2007م)⁽¹⁾

(1) المرجع السابق، ص 188-189.

المبحث الثاني: الأسباب المؤدية للهجرة من الجزائر نحو أوروبا

اجتمعت عدة عوامل وأسباب فيما بينها لتشكل بذلك حيزا كبيرا تشير الهجرة الغير شرعية إلى كل صور وأنماط التواجد الغير الشرعي والغير قانوني للأفراد على أراضي دول غير دولتهم، ويحدث هذا متى توافرت أسباب وعوامل مؤدية لذلك تستدعي البحث عن أسبابها والعوامل الدافعة إليها⁽¹⁾.

أولا: الأسباب السياسية والأمنية⁽²⁾

تسبب الحروب والنزاعات والتدخلات الأجنبية لينعكس على استقرار السياسي وعامل على زعزعة الأمن الداخلي للدولة والتي من شأنها تبعث على تدهور الأوضاع القائمة التي تمس بأمنهم واستقرارهم. ما دامت الهجرة مظهر من مظاهر التعبير عن السخط ورفض الأوضاع المزرية، كما تساهم الروابط التاريخية والعلاقات فيما بين الدول سبب في حدوث التنقلات وتحديد الهجرات هروبا من الضغوط القسرية والمهددة لكيان الفرد وحياته. كالحروب، الصراعات، النزاعات، التمييز من أسباب سياسية، فساد الأنظمة والشعور بالحرمان والتهميش وفقدان المشاركة السياسية وحرية التعبير كلها عوامل وأسباب قد تؤدي بالأفراد إلى مغادرة أوطانهم.

ولعل السبب الرئيسي لبروز وتفاقم الهجرة الغير الشرعية تأزم الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر أثناء العشرية السوداء أحدث خلل على معايير وقواعد الاستقرار تبلورت الحقيقة والبحث عن موطن مغاير يتلاءم والمأمن الذي يسعى إليه، وهجرة الأفراد تعبير عن سخطهم عن الأوضاع التي يتخبطون فيها في ظل اللا أمن.

(1) السكناوي الزويبر: الهجرة الشرعية بالمغرب لا يمكن عزلها من الحركات الاجتماعية، جريدة الصحوة، عدد3-5،

2005، ص65.

(2) المرجع نفسه، ص67.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

للتباين الاجتماعي والاقتصادي بين ضفتي المتوسط على أهميتها كعاملين أساسيين متداخلين يؤثران بطريقة مباشرة لصلتهما ببعضهما البعض، فالعوامل الاقتصادية تصب بآثارها على الواقع الاجتماعي بدء بسوء العملية التوزيعية للموارد والثروات الوطنية والتي مست بكثير من المشكلات الاجتماعية من تدني المستوى المعيشي والتدهور الصحي والتباين في الأجور، من شأنها بعث وخلق فوارق اجتماعية لا يمكن استبعادها وهذا ما نلمسه في التباين الصارخ بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والذي أفرز واقع يضغط بكل وزنه وثقله على فئة الشباب بجميع الشرائح من المستوى البسيط التكوين ليمس حتى فئة الشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص⁽¹⁾ لتقف المؤسسات عاجزة عن استيعابهم وتحقيق طموحاتهم.

يسهم في زيادة وثيرة الإحساس بالإحباط والسخط على القائم أكثر استعداد لحملهم سلوك الهجرة لأن الهجرة السرية تعبير وانعكاس بمظاهر انتشار الثقافة الهامشية تخلف الظروف النفسية محبطة خصوصا وأن العاملين الاقتصادي والاجتماعي يعملان في تبادلية بين التأثير والتأثر. وفي ظل الإغراء الذي يتلقاه الأفراد من المحيط الدائر واحتكاكهم مع أقرانهم ينجذبون وراء عالم الجنة الخضراء بما رسمه سابقوه من صور النجاح تدفع بهم للتضحية والمغامرة.

والهجرة الغير قانونية مظهر من مظاهر التعبير على عدم تقبلهم لواقعهم خصوصا بعد طغيان المذهب النفعي وسيادته على واقع التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بتعظيم المنافع والمصالح الخاصة بات لزاما البحث عن تحصيل الربح السريع وتجميع الثروة أكبر دافع للهجرة وكتحدي لعامل البطالة، كمؤشر كما يمكن تلخيصه كأسباب الهجرة في الجزائر كأحد

(1) كمال فيلالي: الهجرة الحراك على الصعيد الثقافي واللغوي، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، الجزائر

أهم محاور الهجرة حيث تشهد تزايد مستمر مشيرة بذلك إلى أن معدلات البطالة في العالم تمثل 60% وهي في تزايد سنويا لتتزايد سنة 2010 لتصل إلى 25 مليون بطل، فهذا المنحنى التصاعدي لنسب البطالة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات جانفي 2007 أين شهدت الهجرة الجزائرية سنة هجرة بامتياز حيث أتم إحصاء ما يعادل 1240800 بطل في الجزائر، بنسبة تقدر بـ 13,8% من نفس السنة لتتراوح ما بين 37,4% في البدو و62,6% في الحضر، مستهدفة فئة الشباب.

كذلك يمكن إدراج ما تضمنته سنتي 1994-1998 وهي فترة التعديل الهيكلي أين تم تقليص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل 49% عام 2000 إلى 38% عام 2005 إلى جانب عامل التسرب المدرسي المبكر إذ ساهم في خلق فضاء للهجرة دون قيد وحتى مناصب الشغل كانت مؤقتة سنة 2004.¹

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

الجدول يبين الارتفاع الكبير بسبب البطالة إذ يعتبر سلوك الهجرة هروبا من واقع ذا نمو ديمغرافي قاصدا بيئة أكبر بحثا عن الحل المناسب لتخطي مستويات الفقر والتخلص من تدني الأوضاع المعيشية والذي من شأنه خلق نوع من الإحباط لإرتفاع تكاليف الحياة

¹ تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة والعشرون، 2005، ص59.

المطلب الثاني: منافذ ومعابر الهجرة الغير الشرعية

أولا: طرق ومنافذ المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

هناك عدة طرق وأساليب للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط والتي تتمثل في الآتي: (1)

أ- المنافذ البرية (الصحراوية): لقد ساعدت عدة أسباب رئيسية في الهجرة غير الشرعية منها تردي الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي جعلت الإنسان الفرد الذي يعيش في جنوب. المتوسط يعاني اليأس والفقر والمرض، الأمر الذي دفع هذا الفرد في الهجرة وبأخص الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية متحملا إخطارها، بالوصول إلى الضفة الأخرى، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدي سماسرة التهريب، اللذين يعملون على تمويه المهاجرين وإغراقهم في معاملات لا تعنيهم وفق تخطيط محكم بتسهيل العملية إمامهم وتذليل العقاب والصعاب التي ستواجههم في سفرهم لدول الشمال من خلال تذليل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول المراد الذهاب إليها، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة وصفقات مربحة ويتم الاتفاق معهم بتجميعهم بمدن معينة، بحيث تتم الرحلة سيرا على الأقدام، أو وفي سيارات الشحن لتصبح الهجرة الوافدة من دول الساحل أو غيرها من بلدان الجزائر تؤثر على الأمن القومي الجزائري لا سيما بعد تواجد حوالي أكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي سنة 2008م، الوافدين من 23 دولة إفريقية(2) وغالبا ما يصلون في حالة ميؤوس منها جراء متاعب الطريق من جوع وعطش

(1) عامر مصباح، نظرية العمليات الدولية الحوارات النظرية الكبرى: القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011م، ص36.

(2) أمهند برقوق: ص42.

ب- المنافذ البحرية(المتوسط): أثناء عبور المهاجرين للبحر الأزرق يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر، حيث يتم الاتفاق مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع الناشطين ففي شبكات تهريب الأفراد ريب الأفراد لاستخدام المراكب والموانيء الصيد، ليتم التوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب تنتهي بمأساة المهاجرين(1) هذه الرحلات قد توصل المهاجرين إلى وجهتهم وقد يحدث عكس ذلك عرض البحر قبل استكمال الرحلة وقد حدرت الرابطة الوطنية من تقاوم الظاهرة تجارة البشر في البحر حيث يجني المهربون نحو 6 مليارات و800 دولار سنويا ونحو 60 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط(2)

المبحث الثاني: واقع الهجرة الغير شرعية نحو الجزائر

تعتبر الهجرة الغير شرعية الوافدة إلى الجزائر والتي تعاني وتشهدها معظم دول دول العالم تدفق مستمر لأعداد كبيرة من المهاجرين الغير شرعيين الذين قرروا مغادرة أوطانهم لسبب من الأسباب، في حين يبقى الدافع الاقتصادي والأمني أبرز الدوافع أملا منهم يصلوا إلى مرادهم ويجدون ملاذهم في تحقيق أهدافهم غير أنهم يصدمون بواقع مغاير ليجدوا أنفسهم يتخبطون وسط مجتمعات تختلف كليا أو جزئيا عن أوطانهم الأصلية، فيعيشون حالة اغتراب.

الجزائر كغيرها من البلدان التي عرفت تنامي لظاهرة الهجرة الغير شرعية حيث أصبحت تمثل هاجس وتحدي يطرح نفسه أمام صناع القرار والجهات المعنية من المجموعة الدولية بالنظر للمخاطر الناجمة عنها.

(1) الأخضر عمر الدهيمي، تجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص10.

بقاء المواطنين وكذلك تشجيع دخول المهاجرين." فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري والاقتصادي وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية أخذت شكل الإقصاء والتهجير مثلما حدث لليهود والبروستانت والكاتوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثورة¹

وفيما يتصل بمنطقة شمال إفريقيا خاصة دول المغرب العربي الثلاث "الجزائر-تونس-المغرب" فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب.

¹ Emission de télévision produite par France 3. Vue au/ www.france3.fr

الشكل (رقم 01): يوضح المعابر والمنافذ التي يسلكها المهاجرون الغير الشرعيين للوصول إلى أوروبا.



المصدر: نقلا عن الباحث طيبي رابح.

المطلب الثاني: آثار وانعكاسا الهجرة الغير الشرعية.

إذا كانت الهجرة الغير الشرعية تضم كل الأشكال وصور التواجد البشري داخل إقليم وحدود الدولة معينة، فهي تحمل آثار إيجابية فالتغير المادي لعائلاتهم فبتالي فهي تحدث تفاعل إيجابي إلا أن هذا التفاعل لا يخلو من التفاعلات السلبية بالنسبة للدولة المهاجر إليها ومن جهة الشخص المهاجر نفسه.

فمن الناحية الاقتصادية تخلق اختلاف في سوء العمل فسوق العمل الأوروبي يخضع لميكانيزم ينظم الأمور المتعلقة بمناصب العمل الرسمية والتأمين وضهور السوق الموازية

كما تؤدي إلى نقص الانتاجية وظهور السوق الموازية المؤثرة على عملية العرض والطلب⁽¹⁾.

تغيير الخريطة السكانية للبلدان المهاجر إليها جراء الأعداد الهائلة التي تصلها المخلة بالكيان الاجتماعي بالنسبة للسكان الأصليين فغالبا ما تجدهم يعمدون الزواج بالأجنبيات قصد المكوث في البلد المقصود كما قد يساهم الفرد المهاجر بين دول المصدر-دول العبور-دول الوصول لانخراطهم في المعاملات الغير قانونية كالتهريب، المتاجرة بالمخدرات، تبييض الأموال... الخ. او تورطهم ضمن نشاطات الجوسسة.

أما بالنسبة للجانب البيئي والصحي فتعكس على الجانب الجمالي للمدينة نتيجة فوضوية إقامة السكنات والتجمعات بالإضافة لعد حيازتهم على التأمينات الاجتماعية نجد معدلات التضخم التي تسجلها البلدان المستقبلية لأن إنفاق معظم تلك التحويلات تقع على الجانب الاستهلاك التفاخري الشكلي بدلا من إرجاعها بالأثر النافع بالتنمية⁽²⁾ في البلدان الأصلية.

زيادة على الانعكاسات السابقة الذكر فالظاهرة تخلف آثار متعلقة بالتكلفة البشرية فهي تحسد الاجساد والأرواح من الناحية المادية فهي تسجل تكليف ونفقات باهضة الثمن (تكاليف الهجرة).

وبالتالي تزايد عدد المفقودين بتزايد حالات فقدان وثائق الثبوتية وبالتالي فقدان جنسيتهم عندها تضيع وجهتهم وصعوبة ترحيلهم وإعادتهم إلى ديارهم الأصلية.

أما بالنسبة لانعكاساتها وإفرازاتها وتأثيراتها على الشخص تكمن في صعوبة التكيف مع المحيط الجديد في بداية الامر فالكثير من المهاجرين الغير الشرعيين خلال بدايات أيام

(1) سفيان يوالسنان المحاضرة يوم 2019/11/10.

(2) محمد الخساني: الهجرة الدولية الواقع والآفاق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ضبي، 2011، ص59.

وصولهم يعيشون حالة اكتئاب وعزلة مع ميلهم لاجتناب التعامل مع الآخرين وتفادي التواصل مع الآخرين حتى وإن حدث هذا فعند وصولهم وتشغيلهم بأجور زهيدة في مناطق جبلية تغيب معها مستحقاتهم وضماناتهم الاجتماعية وتعرضهم لبعض المضايقات والمعاملات الغير لائقة كالمساواة عند الامساك بهم وتمكنهم من القبض عليهم حيث يتم تجميعهم وحجزهم في مراكز الغير الصحية واستغلالهم من طرف شبكات التهريب كمصدر لتحصيل الثروة.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية إلى الجزائر

تعتبر الهجرة الواردة والوافدة إلى الجزائر هاجس وتحدي أممي جديد، فبتحسن الظروف الاقتصادية بقيت تعاني من ظاهرة الهجرة فبعدما كانت منطقة عبور للمهاجرين الأجانب تحولت شيئا فشيئا لتصير منطقة استقرار الكثير منهم حيث تشير لغة الأرقام لعام 2008 أن تعداد الأجانب المقيمين بطريقة قانونية بالجزائر وصل 95 ألف أجنبي بحسب ما ورد في التعداد العام للسكان والسكن، أي ما يعادل 0,3%.

فيما تفيد دراسة للجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أنه وبنسبة 40% من المهاجرين اتخذوا من الجزائر وجهتهم للاستقرار بها ومنه؛ فهي المقصد الأخير الذي يتخذه كمواطن ثاني له وليست مكان عبور فقط لأوروبا. في حين تبقى نسبة معينة تقدر بحوالي 20% لا تملك أهلية العودة (بدون وثائق).

وفي هذا المضمار فالجزائر تحتضن الكثير من المهاجرين الأفارقة الغير شرعيين القادمين من مختلف بلدان الساحل الإفريقي النيجر، نيجيريا، مالي وتشاد.

والتركز بولاية تمنراست الملقبة بالعاصمة الإفريقية فهي أكبر الولايات الجنوبية استمالة للمهاجرين الغير شرعيين سواء كبلد عبور أو منطقة استقرار بحثا عن ملاذهم في تحقيق مستويات معيشية أفضل مستعملين في ذلك شتى الوسائل والطرق لاستخدام تجاوزات

خطيرة يمارسها المهاجرين من عمليات التزوير ليطال بهم الأمر لعدم تسجيل وفياتهم في سجلات الوفيات ليتم بيعها فيما بعد للمهاجرين الغير شرعيين بمبالغ ضخمة.

إذ نجد البعض من هؤلاء المهاجرين يتخذون من الجزائر الوجهة والمقصد فيعمدون للزواج من المواطنات الأصلية حتى يتمكنوا من الحصول على الجنسية الجزائرية بشتى الأساليب.

في حين نجد البعض منهم يتوزعون عبر مناطق مختلفة للمنطقة ليحددوا بذلك الوجهة الموائية وذلك يتم بمساعدة بعض المختصين. بمساعدات من طرف المختصين بذلك حتى يتمكنوا من التسلل نحو الأراضي المغربية ثم التوجه إلى السواحل الإسبانية، وهذا بالنظر لطول الساحل الجزائري وتوافره على عدد هائل من الموانئ باتساع محيطه المينائي فضلا عن مجاورتها لسبعة دول إفريقية معينة تقصدها... سواء عبورا أو مقصدا، فالحدود الجزائرية تستقبل أسبوعيا 3500 مهاجر منحدرين من 24 دولة إفريقية.

فالإقبال المتزايد والمستمر للمهاجرين الغير شرعيين الأفارقة إلى الجزائر -بذلك تتعرض هذه الأخيرة لاحتمالية الوقوع في مشاكل وأخطار كون الدول الإفريقية المجاورة للجزائر والتي تتخذ من الجزائر مقصدا لها تعاني عدم الاستقرار السياسي وتدهور أوضاعها.

فإذا كانت الحدود الجزائرية بسواحلها تستقبل 3500 مهاجرا أسبوعيا فإن الحدود الجنوبية للمنطقة لوحدتها تستقبل ما معدله 500 مهاجر يوميا خاصة من ولايتي أدرار وتمنراست الحدودية مع النيجر والتشاد ومالي، بقطعهم لمسافات طويلة والتوغل في صحرائها مستعينين بأشخاص يعملون على تهريب البشر عن طريق أغداس وبامكو ليصلوا إلى الجزائر في ظروف وحالات جسدية ونفسية متدهورة⁽¹⁾.

(1) www.monpost.org.23055.

هناك يتقاسمون تحديد وجهتهم فهناك من يختار التوجه لإسبانيا، ومنهم من يختار التوجه لإيطاليا وآخر لفرنسا وكلها توجهات تكابدها مخاطر وتحاصرها مشاهد مأساوية وأحداث مؤلمة. فسنة 2007 أثقلت السواحل الجزائرية بمثل هذه الرحلات المجهولة من الهجرة الغير شرعية. إذ تم العثور على 83 جثة في حالة تعفن يعب معها التعرف على هويتهم في حين تمت معالجة بعض القضايا بارتفاع محسوس بنسبة⁽¹⁾ 66,9%.

فالمهاجرون الذين ينحدرون من النيجر، تشاد، مالي والسينيغال يتمركزون بالجزائر ثم يتوجهون إلى المغرب قاصدين بذلك المرور إلى إسبانيا ويقصدون الجزائر للمرور إلى تونس ومنها التوجه إلى صقلية باتجاه إيطاليا كدولة عرفت استقرار الكثير من المهاجرين الغير شرعيين.

وهكذا فالجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي فهي تلعب دورا جوهريا في تنشيط حركة وتنتقل المهاجرين الغير شرعيين على اختلاف توجهاتهم يعود لعامل القرب الحدودي بين مختلف هذه الولايات منها:

- الحدود الجزائرية النيجيرية تقدر بحوالي 1300 كلم.
- الحدود الجزائرية المالية تقدر بحوالي 1280 كلم.
- الحدود الجزائرية الليبية تقدر بحوالي 1250 كلم.
- الحدود الجزائرية المغربية تقدر بحوالي 1523 كلم.
- الحدود الجزائرية التونسية تقدر بحوالي 955 كلم.
- الحدود الجزائرية مع الصحراء الغربية تقدر بحوالي 143 كلم.
- الحدود الجزائرية الموريتانية تقدر بحوالي 520 كلم.

(1) أحمد عيدات: الهجرة الغير شرعية، خلية الاتصال قيادة الدرك الوطني وثيقة غير منشورة. ص12.

فهي تمتاز بالشساعة والتنوع في التركيبة والتشابه مما يصعب التحكم والسيطرة إذ تفلت من المراقبة والحراسة المشددة. لتتوافد التدفقات الهجرية الغير معهودة من أقصى الجنوب والجنوب الغربي للجزائر المتأتية من الهند، الباكستان، البنغلاديش⁽¹⁾.

حيث تؤكد إحصائيات أنه ومنذ سنة 2013 والجزائر تشهد تدفق مستمر لأعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الصحراوي أدخل الجزائر في تحدي كبير للتكفل بهؤلاء اللاجئين للتصدي لانتقادات المنظمات التي ترى تقصير جزائري نحو قضية اللاجئين رغم إنفاقها لملايين الدولارات للتكفل بالرعايا الأفارقة المقيمين على أراضيها بطريقة غير شرعية حيث خصصت الجزائر ما لا يقل عن 20 مليون دولار لمواجهة هذا التدفق الغير منطقي⁽²⁾.

كما سجلت الجزائر سنة 2016 أكثر من 7000 مهاجر إفريقي ببلدية برج الحواس باليزي الجنوبية الحدودية مع ليبيا والنيجر وهو ما يفوق عدد سكان المنطقة بحوالي 6000 نسمة⁽³⁾.

كما تؤكد إحصائيات أظهرتها تقارير الاتجاهات العالمية الذي أصدرته المفوضية الأوروبية للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد اللاجئين في الجزائر سنة 2014 قارب 170 ألف شخص لاجئ غالبيتهم من الصحراء الغربية وبمعدل يقل على سابقة من الكونغو ودول أخرى، لم يتم تحديد جنسياتهم. كما كشف التقرير أيضا في نفس السنة عن أرقام مذهلة حيث وصل 169340 موزعين على النحو التالي 165 ألف حالة صحراوية، 4040 فلسطيني 260 لاجئ لم تحدد جنسياتهم زيادة على عدد طالبي اللجوء من نفس السنة وصل

(1) الأخضر عمر الدهيمي: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 09.

(2) <https://revues-univ-ourgla.dz.php/numero-15-2016-dafatir/311824>.

(3) www.bahzami.net/servises/form/showtredphp?497390.

100 حالة من الكاميرون و 400 من مالي، 1500 من سوريا. ليصبح العدد 23000 حالة مجتمعة.⁽¹⁾

فيما تدلي مجلة الجيش بأرقامها في سنة 2017 حيث بلغ عدد المهاجرين الغير نظاميين 5449 محاولين الوصول على الضفة الجنوبية عبر ممر النقل البري من لاغوس وبينين مروراً بكانوو، سيكوتو في شمال نيجيريا ثم عبر الحدود إلى مرادي زيندو في النيجر وارليت في شمال تمناست جنوب الجزائر إما لاتخاذ وجهة أخرى أو للإستقرار في الجزائر. إذ تسجل هذه السنة 2017 أرقام هائلة وتاريخية إن صح التعبير تضغط على واقع الهجرة الغير شرعية في محاولاتها للدخول للجزائر عبر الحدود الجنوبية، فيما كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أنه خلال سنة 2018 تم انتشال 119 جثة و96 حالة مفقودة بسبب الحرق، كذلك حسب التقرير واستناداً لإحصائيات قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية، قامت بإحباط عدة محاولات للهجرة السرية لـ: 3109 شخص.

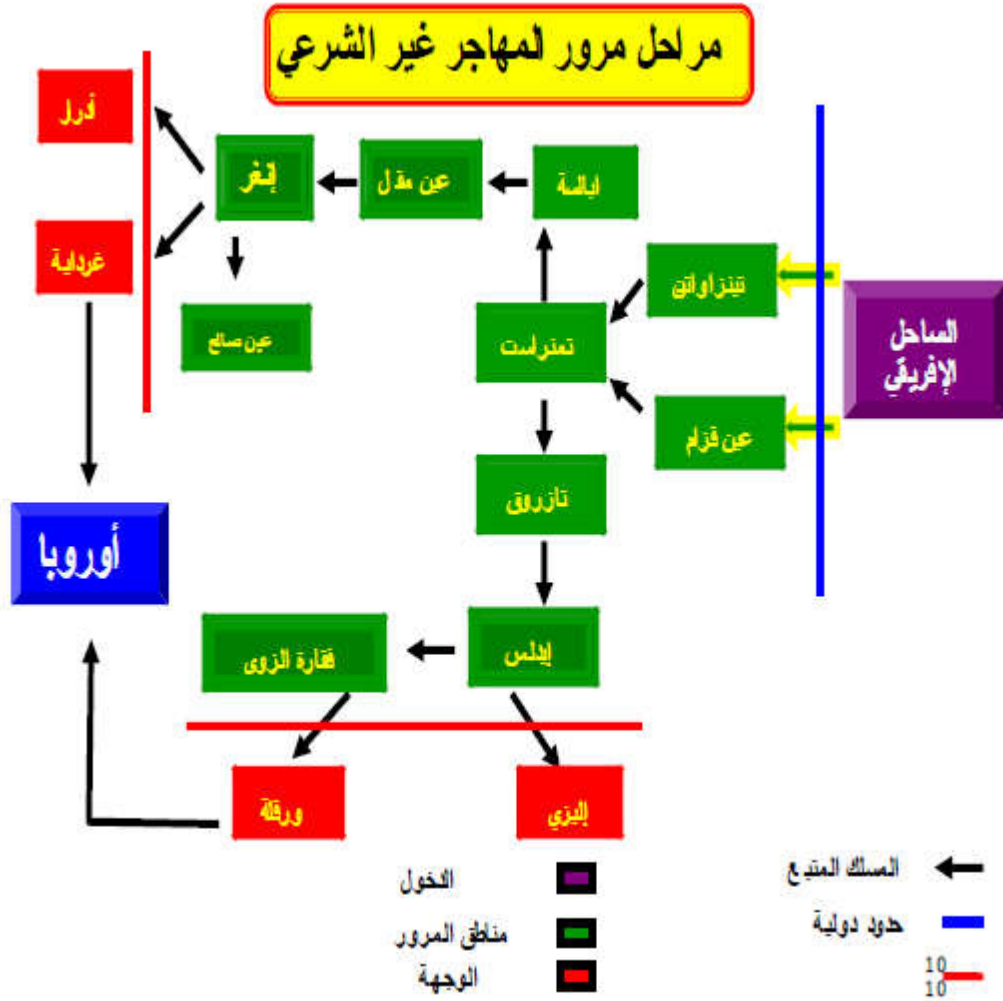
بهذا المنحى التصاعدي لوثيرة الظاهرة إلى الجزائر إذ تسجل 41,3 مليون شخص عام 2019 في مقدمتها سوريا بسبب النزوح المؤقت وتليها بعض الدول الإفريقية كمنطقة التشاد، النيجر، مالي. فالتقرير السنوي الذي يصدر كل عامين عن المنظمة الدولية للهجرة I.O.M الذي جاء تحت تقرير الهجرة العالمية 2020 والتي تم جمعها في المكاتب الإحصائية للدول والمنظمات الرسمية شاهدة على تسارع وثيرة نمو الهجرة الغير شرعية في العقدين الأخيرين في مقدمتها سوريا بسبب الحروب والصراعات لتسجل بذلك اليمن، الكونغو مؤشرات معدلات عالية بتصاعد موجة العنف الداخلي⁽²⁾.

ومن ثمة فالهجرة الغير شرعية لم تعد مقتصرة على الشكل القاري أو العالمي بل أصبحت داخلية إقليمية داخل حدود القارة الواحدة، غير أن هذا لا يمنع من تواجد آثار

(1) www.bahzami.net/servises/form/showtredphp?497390.

(2) التقرير السنوي. 18 جانفي 2020.

هاجسية خلفتها الظاهرة على الصعيد الأمن القومي الجزائري من رهانات وتحديات مختلفة لارتباطها بأعمال إجرامية متنوعة. فالطريق الأزرق للهجرة السرية يعرف تعاضم رغم المخاطر المحدقة بمستخدميه وسالكه⁽¹⁾.



المطلب الأول: الأسباب المؤدية للهجرة إلى الجزائر

ولعل السبب الرئيسي لبروز الظاهرة بهذا الوضع يرجع لما عاشته الجزائر فترة التسعينات (العشرية السوداء) من تأزم أمني وسياسي أحدثت خلل على قواعد ومعايير

(1) ساعد رشيد: واقع الهجرة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير قانون عام، تخصص قانون عام قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص75.

الاستقرار، إلى جانب تفشي المذهب البراغماتي النفعي وسيطرته على واقع العلاقات والتفاعلات الاجتماعية لتتبلور فكرة الهجرة كسبيل لتخطي كل الظروف، وتحقيق الأهداف المستقبلية المتمثلة في تحقيق الريح السريع متحملين في سبيل ذلك كل الصعوبات والمخاطر التي تعترضهم. فوجد هاذين العاملين دور كبير للإسهام في تفشي الظاهرة بشكل ملحوظ وتساعد وثيرتها خلال فترة التسعينات وما أحدثته من تغيرات أثرت على توجهات الشباب نحو الهجرة الغير شرعية وطموحاتهم.

فالتغيرات السوسيو-أمنية التي مرت بها الجزائر وتداعياتها، أين نلمس بوضوح ما شهدته فترة ما بين 1996 إلى 2007 من إحصائيات للمهاجرين الغير شرعيين الجزائريين كما هي موضحة في الجدول الآتي:

وأمام سياسة غلق الحدود في وجه الهجرة الشرعية مع بداية السبعينات من القرن العشرين زادت حدتها فيما تفيد إحصائيات مشيرة إلى تزايد عدد المرشحين للهجرة الغير شرعية وارتفاع عددهم بشكل مذهل، حيث تم توقيف 279 شخص تتراوح أعمارهم بين 29-40 سنة. في حين أكثر من 40 سنة بلغ عدد الموقوفين 27 شخص، وتم معاين

المطلب الثالث: إفرزات والرهانات الأمنية التي تفرضها الهجرة الغير الشرعية

أفرزت الهجرة الغير شرعية من الدول الإفريقية إلى الجزائر تداعيات وسياسة أمنية أثرت سلبا على الأمن الجزائري. حيث تبرز التداعيات السياسية للمهاجرين الغير شرعيين من خلال نقل الحروب والنزاعات للدول المستقبلية، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصليين، مما يؤدي إلى زعزعت الاستقرار الداخلي ونشر الأفكار المتطرفة بينهم والتواطؤ فيما بينهم للدخول في المعاملات اللامشروعة وتبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن.⁽¹⁾

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك: مرجع سابق، ص82.

فاستخدام دخول المهاجرين الغير شرعيين في ارتكاب الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم.

لم تكفي بهذا بل حاولت تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك ومنتج للمخدرات، هذا حسب مصالح أمن ولاية تمنراست التي أوقفت عدد من المهاجرين غير شرعيين بحوزتهم كميات معتبرة من بدور الكيف يتعاملون مع مزارعين جزائريين لزراعة حقول المخدرات⁽¹⁾

- الآثار الاجتماعية:

بزيادة عدد المهاجرين الأفارقة في الجزائر ازداد الخطر على الاقتصاد الوطني بتوفير يد عاملة رخيصة ومنافسة لليد العاملة المحلية، وذلك في مختلف القطاعات مما يشكل خطرا على سوق العمل وتزايد ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، فهي تشكل تهديد للأمن والإخلال بالبناء الديموغرافي داخل المجتمع الجزائري⁽²⁾

فهناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست واليزي، ساهم في ظهور أقليات وعرقيات وديانات داخلية على المجتمع الجزائري، تمارس طقوس وشعائر الهوية والثقافة الدخيلة على المجتمع وهذا يهدد التجانس والانسجام الاجتماعي مما أدى إلى ظهور أزمة تعدد الثقافات.⁽³⁾

(1) قط سمير: "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر. بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24-25 نوفمبر، جامعة قالمة، ص13.

(2) بخوش صبيحة: الهجرة الغير شرعية الإفريقية في الجزائر، دراسة في التداعيات وآليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، ع42، نوفمبر 2015، ص48.

(3) Basma Dariach, l'euro-méditerranéen comme enjeu de société, politique étranger, N°11, 1980.

الجزائر كغيرها من البلدان التي شهدت تفاقم وتنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية حيث أیحت تمثل هاجس وتحدي أمني يعرض نفسه تتداعى بواعثها بين ما هو أمني وما هو اقتصادي لتطال الفكرة وتمس جميع الفئات المجتمعية وشرائحه. بكم هائل ومعدلات متزايدة. مشكلة قضية محورية تحمل تحدي كبير يطرح أمام صناع القرار والجهات المعنية للمجموعة الدولية بالنظر لحجم المخاطر الناجمة عنها.

تمهيد:

حتمت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ببروزها كتهديد أمني ورهاناتها وتحدياتها إلى السعي الدائم والبحث الجاد لإيجاد ميكانيزمات للتعامل مع الظاهرة ومواجهتها، ووضع آليات للتكيف مع تنامي وثيرتها، وإدراكا منا للمساعي والمجهودات الجزائرية بمبادراتها المختلفة ومقارباتها المتنوعة الأساليب في بناء مقاربتها، بالتنسيق مع دول الجوار وفق أطر وإجراءات إقليمية دولية لضمان فاعلية تلك المساعي وتثمين المجهودات الجزائرية لوضع قواعد مشتركة وشاملة الجوانب يتجاذبها ما هو إقتصادي، اجتماعي، قانوني، ثقافي وأمني لمواجهة تنامي الظاهرة والقضاء على مسبباتها وتعزيز المقاربة الجزائرية بتحليلها لأهم الافرازات والتأثيرات الكامنة وراء الظاهرة والمؤثرة على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: الآليات الأمنية العسكرية والقانونية

عالجت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمقاربة متعددة وشاملة تنوعت بين الآليات الأمنية والقانونية والتنمية وفق تبني إستراتيجية لمواجهتها، منها ما تجسد على شكل فردي وتم على مستوى الحكومة الوطنية مستعملة في ذلك آليات الذكاء الأمني في مواجهة الظاهرة كما عملت على تسطير إجراءات تنظيمية تمثلت فيما يلي:

المطلب الأول: الآليات الأمنية العسكرية

1. **معرفة التدفقات:** من أجل السيطرة على هذه التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها وخبائها، فمند سنة 2000 قامت بنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية¹. كما جرى كذلك إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها، بهدف جمع المعلومات والبيانات عند تدفقات الهجرة إلى داخل التراب الوطني.

2. **السيطرة على التدفقات:** فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية، غير القانونية، وتتنوع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب المتواجدين بطريقة غير نظامية على الأراضي الجزائرية وفق ثلاثة أنواع من الإجراءات².

- **السجن والإرجاع:** فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين والموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية، إما يقادون إلى الحدود أو يدخلون السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.

¹ سمير رضوان: هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرون، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، فيفري 2006، ص9.

² Mehdi hahlou: le magreb et migrations des africains du sud de Sahara, Casablanca, 2003

3. **الحكم المتسامح:** لأسباب متنوعة دأبت الحكومة الجزائرية على التسامح مع بعض الفئات المتواجدة على الأراضي الجزائرية بشكل مؤقت، وبدوافع إنسانية فضلت السلطات الجزائرية تفادي انتهاج أسلوب الطرد وإنما تجميعهم في مواقع تحت المراقبة.

لم تقتصر الجزائر على إتباع السياسات والآليات على المستوى الحكومي فحسب، بل لجأت إلى القيام بتعاونات على المستوى الثنائي تمثل في العديد من الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وبعض الدول من الضفة الأوروبية.

أولاً: مجموعة حراس الحدود "GGF" وهي وحدات تابعة لوحدات الجيش الشعبي الوطني تعمل على طول الشريط الحدودي الجزائري البري لضمان الحراسة الدائمة، وتعمل كذلك كوحدات متقلة وراجلة ساهرة على كبح جماح العملية وإفشال عملياتهم وخططهم.

ثانياً: حراس السواحل: ومهمتهم حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من خلال كل محاولات التهريب البحري، مع ضمان حراسة البواخر الأجنبية بحكم أنها مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، إذ أصبح من الصعب الإفلات واختراق السواحل.

ثالثاً: مصالح شرطة الحدود: تعمل على مراقبة حركة المرور وعبور الأشخاص والبضائع والهجرة الغير شرعية بمراقبة وثائق السفر لكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار، إلى جانب حراسة الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006م¹.

رابعاً: الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الهيئات (الفرق الجهوية) في الولايات الحدودية تعمل على مكافحة خلايا

¹ آسيا بوعزيز: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة الغير شرعية، دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019، ص 101.

وشبكات الدعم التي تساعدهم على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية وتساعدهم على محاربة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة الغير شرعية. وكإستراتيجية وقائية ردعية، قامت بترحيل المهاجرين الغير شرعيين إلى أوطانهم فترة ما بين 2014 و 2016 بما يعادل (70 مليون أورو) في عمليات الترحيل والتي شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي. كذلك وفي إطار سياستها الوقائية للهجرة، أنشأت فرقا جهوية للتحري حول الهجرة الغير شرعية (BRIC) وبموجبها تم التعرف والبحث والتوقيف قانونيا بمقتضى قانوني لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين الغير شرعيين والتي تمس كذلك مزوررو الوثائق، مع تحديد نقاط العبور والمنافذ الغير شرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول الغير شرعي الأجانب إلى التراب الوطني.¹

كما عملت في إطار سياستها العسكرية والأمنية ضمن الاتحاد الافريقي للعمل وفق آليات مجلس الأمن وتفعيل البروتوكول حول مجلس الأمن كونه المنفذ للأمن الجماعي للشعوب والباعث للاندارات المبكرة في الوقت المناسب للآزمات والنزاعات في افريقيا مستندا في ذلك للدبلوماسية الوقائية لتوقع النزاعات وبالتالي احتواءها قبل حدوثها ومن بينها ظاهرة الهجرة.

كما حثت الجزائر كل من فرنسا وليبيا على توقيع اتفاقيات للحد من الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتجسد ذلك في توقيع كل من تونس وليبيا اتفاقية أمنية مع إيطاليا.

وقد برزت عدة اتفاقيات شراكة للحد من الهجرة الغير شرعية وهي جزء من التعاونات الأمنية:

¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير قانون عام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 .

أولاً: اتفاقية إعادة القبول: من أكثر الآليات المستخدمة للحد من الظاهرة تتمثل في ضمان العودة للمهاجرين الغير شرعيين إلى بلدانهم وأوطانهم الأصلية. وحضت هذه الاتفاقيات بأولوية وغالبا ما تتم هذه الاتفاقيات مع الدول المصدرة من أجل محاربتها.

ثانياً: اتفاقية بين تونس وإيطاليا: وقعت مذكرة تفاهم وبموجبها تم منح تأشيرات فالمهاجر الراغب في الدخول إليها يلحق بدورات تدريبية على المهن التي سوف يمارسونها في الشركات والمصانع الإيطالية على أن تزودها إيطاليا (تونس) بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة مع عقد دورات تدريبية لأفراد الشرطة لمكافحة الهجرة الغير قانونية.

ثالثاً: اتفاقية بين الجزائر وإيطاليا: حيث تم التوقيع عليها في روما سنة 2000 تنص على ترحيل المهاجرين الجزائريين الغير شرعيين بعد التعرف عليهم والتحقق من جنسيتهم، وفي هذا السياق قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين ما بين 2000 و 2008.

رابعاً: اتفاقية بين ليبيا وإيطاليا: عقدت سنة 2007 بطرابلس من أجل الحد من الهجرة الغير شرعية وبموجبها تنظم كل من ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية، تحتوي على طواقم مشتركة من كلى الطرفين من أجل التدريب والتكوين والمساعدة على استخدام وصيانة الوحدات البحرية وتعاودت اتفاقيات بين البلدين إلا أن مضمونها يدور في نفس السياق إبقاء وحدات المراقبة والبحث سواء في المياه الليبية أو الدولية.

خامساً: اتفاقية مبرمة بين مصر وإيطاليا: أين تحملت إيطاليا مسؤولية جميع التكاليف لتوقيف وترحيل الآلاف من المهاجرين الغير شرعيين.

المطلب الثاني: الآليات القانونية:

نظرا لتفاقم تداعيات الهجرة الغير شرعية على الواقع الأمني عملت الجزائر جاهدة وضمن استراتيجيتها إلى إتباع إجراءات واعتماد آليات قانونية لمجابهة الظاهرة أو التصدي لها، حيث توجهّ المشرع الجزائري بعد أن واجه فراغ قانوني توجه للقانون البحري رقم 98/05 المتضمن عدم تجريم الظاهرة حتى سنة 2009 وتحرير الإجراءات الجزائية طبقا للمواد 543-550 وكل بحسب خطورة ما قام به يحول إلى مصالح الولاية لتوجيهه للجهة المطلوبة. بموجب قرار 08-01 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم إلى جانبه 11/09 المتضمن تعديل العقوبات¹.

فالأول والصادر بتاريخ 25/جوان/2008 الذي حل محل قانون 06/212 الصادر بتاريخ 21 جويلية 1966 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم ينص على ضرورة إلقاء القبض عليهم وترحيلهم إلى أصلهم في فترة احتجازهم لا تزيد عن 30 يوم ومعاينة كل شخص يحاول تسهيل العملية لدخول الأجانب، وتعني بذلك شبكات التهريب.

بالنسبة لقانون 01/09 تضمن قانون العقوبات المؤرخ في 25/02/2009 ينص المادة 175 مكرر 01 جاء كتكملة لقانون 08/11 تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، فبالنسبة لقانون 01/09 تدبير الخروج من الإقليم الجزائري بطريقة غير قانونية والاستعانة بشبكات التهريب أما بالنسبة لعقوبات المقررة لفعل التهريب أقر المشرع على أنها جنحة و فرض نوعين من العقوبات الجسدية والمادية حسب ما جاء في نص المادة 175 مكرر 01.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (قانون رقم 08-01) المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، الجريدة الرسمية ع. 36.02 جويلية 2008 ص 10.

أما بالنسبة لمدبري الجريمة (التهرب) فهي تتراوح بين ما هو مشدد وما هو مخفف بين عقوبات واستنادا للمادة 303 مكرر 03 فالحبس من 3 سنوات حتى 5 سنوات، وغرامة تتراوح ما بين 300 ألف إلى 500 ألف على غرار المادة 303 مكرر 32 جاءت مشددة على المهريين فالعقوبة بالحبس من 10 إلى 20 سنة. أما المادة 303 مكرر 36 فالمشرع يعني من العقوبة من يقوم بتبليغ السلطات قبل الوقوع أو أثناء التنفيذ. وعليه فالمادة 01/09 تعبير عن وجهة نظر الجزائر (تجريم الظاهرة).

- معاقبة المهاجر الغير شرعي بالحبس والغرامة المالية من 10000 دج إلى 30000 دج حيث مكن هذا القانون السلطات المختصة بالمراقبة على مستوى الحدود "أن ترفض دخول الأجانب" وتم التأكيد عليه بموجب تعديل 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المادة 175 مكرر. دون الإخلال بالأحكام التشريعية السارية المفعول
- معاقبتهم بالحبس من (02 شهر) إلى (06 أشهر) وبغرامة مالية من 20000 دج إلى 600000 دج أو إحدى العقوبتين تطبق على كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية سواء بانتحال شخصية أو استعمال وثائق مزورة أو بطريقة احتيالية.
- تطبيق العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود¹، إلى جانب تشديد الحدود والرقابة الحدودية من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة شملت:

وفي هذا السياق ومن جانبها القانوني عمدت الجزائر إلى سن قوانين كإجراءات قانونية ردعية لحماية حدودها قصد التصدي للمرشحين للهجرة الغير شرعية واعتبارهم للجزائر منطقة عبور. إذ قامت بمراجعة قانون رقم 66-211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (قانون رقم 09-01) المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، الجريدة الرسمية ع. 36.02.2009.

بوضعية الأجانب في الجزائر ليتم إصدار قانون رقم 08-11 يوم 25 جويلية 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر ليلحقه فيما بعد بتعديلات حيث تنص المادة 15 على تمكين مصالح الأمن بأخذ بصمات الأصابع وكذا صور الهوية للرعايا الأجانب. بالإضافة إلى تجميع المهاجرين السريين المقيمين بطريقة غير قانونية في مراكز استقبال مؤقتة في انتظار طردهم إلى بلدانهم فالمادة 37 من القانون ذاته تصرح بأن مدة الحجز تدوم 30 يوم قابلة للتجديد لتقليل العبء الناجم عن الإقامة الغير شرعية. وزيادة على هذا أقرت الجزائر قانون جديد يجرم فيه "الحرقه" وبموجب التعديل الأخير والذي يجرم "الحرقه" والحرقه" تحت رقم 09-01 الصادر بتاريخ 2009 الحبس 06 أشهر نافذة ضد جميع الأفراد الذين يتورطون فيها.

نظرا الفراغ القانوني-التوجه للقانون البحري رقم 05/98 المتضمن عدم تجريم الظاهرة حتى سنة 2009. عمد إلى سن قوانين منها قانون 01/08 المتضمن شروط دخول الأجانب إلى جانبه قانون 11/09 المتضمن تعديل العقوبات. فالأول والصادر بتاريخ 25 جوان 2005 الذي حل محل قانون 66/212 الصادر بتاريخ 21 جويلية 1966 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم¹. كما ينص على ضرورة إلقاء القبض عليهم وترحيلهم إلى أصلهم في فترة احتجاز لا تزيد عن 30 يوم، ومعاقبة كل شخص يحاول تسهيل العملية لدخول الأجانب.

بالنسبة لقانون 01/09 تضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25/02/2009 تنص المادة 175 مكرر.

جاء كتكملة لقانون 01/08. تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

¹ عبد المالك صايش: مرجع سابق، ص 260.

وكذا 01/09 معاقبة تدبير الخروج من الإقليم الجزائري بطريقة غير قانونية والاستعانة بشبكات التهريب.¹

العقوبات المقررة لفعل التهريب (أقر المشرع بأنها جنحة) وفرض نوعية العقوبات جسدية ومادية.

بالنسبة لعقوبات مدبري الجريمة، التهريب تتراوح هذه العقوبات بين ما هو مشدد وما هو مخفف من عقوبات واستنادا للمادة 303 مكرر 03 فالحبس من 03 سنوات حتى 05 سنوات، وغرامة تتراوح ما بين 300 ألف إلى 500 ألف (مبلغ يتوافق مع ما يطلب المهربون)، وعلى غرار المادة 303 مكرر 32 جاءت مشددة على المهربين فالعقوبة بالحبس من 10 إلى 20 سنة، وغرامة من مليون إلى مليونين دينار في حالات تسهيل ومساعدة المهربين. وحسب المادة 303 مكرر 36 فالمشرع يعفي من العقوبة لصالح من يقوم بالتبليغ بالجريمة قبل أو عند وقوعها أو عند التنفيذ.

فالمادة 01/09 تعبير عن تغيير وجهة نظر الجزائر لمسألة الهجرة (تجريم الظاهرة).

فالجزائر تجرم ظاهرة الهجرة الغير شرعية إذا ارتبطت بالجريمة المنظمة عبر الحدود تبعا لما صرح به وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني "كان من الحتمي لنا تكتيف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، والتي تشهد تطورا منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلادنا خاصة تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، ومن الضروري تجريم الهجرة الغير شرعية"².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (قانون رقم 09-01)، مرجع سابق.

² عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة الغير شرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المجلة الاكاديمية للبحث القانوني جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية العدد 1 - 2011 ص 12.

من خلال التصريح المقدم يتضح لنا جليا الجانب التجريمي للظاهرة مما تطلب ذلك تداعياتها للإجراءات الشرعية كآلية التصدي للهجرة الغير شرعية فهي تشكل خطرا وتهديد للأمن الجزائري، ولهذا عملت على تعديل التشريعات وتشديد العقوبات وعلى غرار هذا نتوجه بالقول أن كل الآليات تتطلب الذكاء والحيطة في التطبيق وهذا ما يطلق عليه الذكاء الأمني.

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التنموية

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية الاجتماعية

سعت الجزائر وفي إطار محاربتها ومكافحتها لمسألة الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا بتفعيل آلية ترقية الشغل ومحاربة البطالة والمصادق عليها سنة 2009 الهادفة إلى ترقية وتدعيم تطوير المؤسسات الصغيرة والمحدثة من طرف الشباب البطالين وكذا في إطار دعم إحداث النشاطات المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. اتجهت نحو سياسة جديدة لترقية تشغيل الشباب (قوة تمثل المجتمع) والاهتمام بهم، وفق برامج سياسية¹.

1. برامج سياسية تنموية تقوم على انتقاء واعتماد الوكالات الولائية الخاصة بالتشغيل أو عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإدراجهم من الأولويات الهامة للتكفل باحتياجاتهم وإدماجهم مهنيا فهو يكون كتلة من 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل معتمدة في ذلك (الجزائر) ما يلي:

2. إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) موجهة متضمنا ثلاث (03)

عقود منها:²

¹ بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. الطبعة 1، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008. ص210.

² زكريا مقراني: مدى فعالية آليات التشغيل في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، مجلد 11، العدد 01، 2005، ص418.

أ- عقود حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي "الطور القصير المدى، والطور الطويل المدى" التقني سامي، خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

ب- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل من الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية.

ج- عقود تكوين (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تأهيل.

3- الوكالة الوطنية لتشغيل تقوم بمعرفة سوق العمل (العرض-الطلب) لتحقيق أقصى حد للتكامل بين الآليتين الاجتماعية والاقتصادية مع إظهار اهتمام وتخصيص مرافقة نوعية (أهمية جهاز حاملي الشهادات) فهي تساهم في خلق الوظائف.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فكان انتهاج الجزائر لهذه الآلية أو الإجراء المتمثل في محاربة البطالة على أنها تمثل ثقلا في أساسيات الهجرة.

فقد تمكنت من تحقيق معدل لا بأس به في تعبئة الشباب وإدماجهم من خلال جهاز الإدماج المهني بما يتراوح بين 350000 و 450000 منصب شغل.

إلى جانب تحسين التوظيف الدائم بما يعادل 190000 منصب دائم سنويا في إطار جهاز خلق النشاطات وإجراءات تشجيع الاستثمار والذي سيسمح بتوفير 267000 منصب عمل خلال فترة 2013. والتي تعمل تدريجيا على تخفيض نسبة البطالة ما بين سنتي (2010 - 2014).¹

الآلية الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر نلمس أنها تعتمز اتخاذ التدابير والحماية التي تؤهل الفرد أو الشخص للحصول على احتياجاته لحياة مستقرة. والذي يتطلب توفير

¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة 2011-2012، ص 94.

دخل أساسي عادة من العمل، وبالتالي محاربة البطالة التي تحتل الصدارة في أسباب وعوامل الهجرة.

كما ساهمت وقامت بمجهودات اجتماعية حيث اهتمت بمشكلة اللاجئين ويتضح ذلك جليا بإمضاء الجزائر لبروتوكول الاتفاق المتعلق ببرنامج المساعدة للعودة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر "تمنراست" 1989 أين احتضنت الجزائر التكفل الانساني باللاجئين والاهتمام بهم داخل هياكل اجتماعية وفق لعمل جهوي بمساعدة منظمة اليونيسيف للتكفل بالعائلات المتضررة من موجات النزوح واللجوء إلى الجزائر بتعزيز المساعدة الصحية على طول الحدود -الجزائرية المالية - النيجيرية، بمضاعفة المساعدات الانسانية بناءا على مساعدات الصحة العسكرية للمساهمة في التخفيف من معاناة سكان تلك المناطق.¹ فاللاجئين داخل التراب الوطني الجزائري يستفيدون من مراكز الإقامة والمتابعة الطبية خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست.

المطلب الثاني: الآليات الثقافية التنموية

أثرت الهجرة الغير شرعية على الأمن الهوياتي والثقافي للأفراد والمجتمعات وحتى القيم الأساسية للحياة، ففي إطار المساعي الجزائرية للتصدي للهجرة الغير شرعية والبحث الدائم عن الاستقرار كمطلب لتحقيق الأمن كحل كفيل بحماية الفرد. مادام الجانب الثقافي يشكل حيزا من أجندة التمكين الفعلي لحماية الحقوق الثقافية وخلق التجانس والتكيف داخل المجتمعات.

¹ ناصر بوعلام، دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2008، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016، ص87.

فحرية المعتقد والسلامة من التوتر داخل المحيط الاجتماعي من شأنه الحفاظ على تماسكه لأن انعدام الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد يجعل الهجرة وسيلة وهدف في آن واحد.

حيث عملت الجزائر في ظل سياستها التنموية وضعت الحكومة الجزائرية إستراتيجية لمحو الأمية والاهتمام بقطاع التربية لاستمالت واستقطاب التلاميذ ومنع التسرب المدرسي وتعميم التمدرس لجميع الأطوار من الطور الابتدائي حتى التعليم العالي فقامت بتوفير كل الضرورات من نقل وإطعام وإيواء (تخصيص مبالغ مالية للمساهمة في هذه العملية).

والعمل على تحقيق وتكييف برامج التعليم وأهداف الألفية للتنمية لما يشكله هذا الجانب من نقطة تأثير عالية الدرجة والفعالية في محاربة التسرب المدرسي وبالتالي البطالة المبكرة، وهي أحد العوامل والأسباب المؤدية للهجرة سواء قانونية أو غير قانونية.

كما أولت الجزائر اهتمامها نحو القطاع والاهتمام بتربية والتعليم للحفاظ على الهوية وتأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الفئات والحضارات وتوفير التعايش فيما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة.¹

فدور التربية والتعليم انطلاقا من دور العائلة والمدرسة والمجتمع وحتى الإعلامية ودورها في تكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكه.

إلى جانب التنشئة الأسرية ولبناء الثقافي التي يتلقاه الفرد للتوفيق بين دوافعه واهتماماته الخاصة ومطالب الآخرين حيث أن الاندماج والتكيف مع الغير وفق معايير وقيم المجتمع يتبع أطره كلها تدخل في تكوين ذاتيته وإنسانيته تسمى إعادة إنتاج النظام الاجتماعي في توجيه الانحراف.²

¹ عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، القاهرة، دار النهضة، 2002، ص194.

² Jean piper citeau, Brigitte enge hard bitrain, introduction a la psyelscologie/ concepts et etat des cas, armand colin, paris, 1999, p104.

وعليه فمواجهة مواقف وعوامل الإحباط بتدريب الفرد وتعويده على قنوات منذ الصغر بعدم مقدرته على تلبية كل مطالبه ومن ثمة محاولة خلق توازن بين مطالبه مع مراعاة الأوضاع القائمة في المجتمع وتطوير طاقاته الفكرية وتنمية قدراته وتوجيه استعداداته لخوض معركة الحياة دون الاستسلام لعوامل الإحباط وال فشل¹.

كما توجهت الجزائر بتوجهاتها للاهتمام بالمنظومة البيئية ما دامت واحدة من العوامل المهددة للاستقرار والأمن الغذائي، كما عملت على التوزيع المحكم للموارد البيئية والطبيعية والعمل على إحداث تغيير وتحسين طرق لاستخدامها عبر آلية التنمية المستدامة، في هذا الإطار قامت بإصدار قانون متعلق بحماية البيئة وتنمية الوعي بالقضايا البيئية، والمحافظة على التراث الثقافي كم أعطت أولوية للتنمية كنقطة أساسية بوضع الحلول المتعلقة وقف التصحر وحماية الزراعة حسب ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل الذي يدلي بأن الأولوية للبحث عن حل للهجرة يكمن في إعطاء أهمية للتنمية. وذلك بإنشاء الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس) الذي تم اطلاقه سنة 1971 بهدف تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ودول الساحل الافريقي وأوروبا عبر الجزائر عن طريق البحر الأبيض المتوسط من جهة، وبين دول الساحل الافريقي فيما بينها باتجاه المحيط الأطلسي عبر غرب أوروبا -لما يحتويه- هذا المشروع من أهمية تنموية.

كذلك مشروع شبكة الألياف البصرية يهدف هذا المشروع إلى ربط القارات منها الجزائر ونيجيريا مرورا بالنيجر، إذ يعد هذا المشروع نقلة نوعية خاصة ترفع من قدرات المؤسسات والأفراد للوصول بالركب الحضاري كونه يحمل استخدام التقنية الذكية كدعامة أساسية.

¹ Durkhim: éducation et sociologie, pu,F, paris, p42.

وكذا مشروع خط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا الهادف إلى تزويد قارة أوروبا بالغاز من نيجيريا عبر النيجر والجزائر حيث سمحت هاته الخطوة الجزائرية في حركة تواصلية لفتح معابر حدودية وإنشاء مراكز قانونية للعبور المنظم منها معبرين حدوديين بين تندوف وحاسي الرمل على الحدود الجزائرية-الموريطانية سنة 2018.¹

ولتكريس هذه الآليات بجدية تتطلب نكاه أمني في التعامل مع الظاهرة ويقصد بالذكاء الأمني التعامل الحذر والقانوني وهو كذلك مجموع الآليات التي تتبعها الدولة الجزائرية في التصدي للهجرة الغير نظامية وحماية المواطنين من خطر المهاجرين الغير شرعيين، كما تشمل الجهود التي تتبعها الجهات الأمنية في التعامل معها وفق القواعد الدولية التي لا تخل بأمن الوطن والمواطن، مع تركيز جهودها الأمنية على حفظ سلامة وأمن المهاجرين وفق ما تنص عليه المواثيق والمعاهدات الدولية بهدف تقادي الملاحظات الدولية بشأن طريقة التعامل معهم. حسب وجهة نظر الدكتور بوربيع جمال.²

المبحث الثالث: الآليات الدبلوماسية والسياسية

المطلب الأول: الآليات السياسية الدبلوماسية

في إطار مساعيها الجماعية قامت الجزائر بعدة مسارات تعاونية في إطار سياساتها وإجراءاتها التنسيقية، فاتبعت الجزائر بالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي جملة من الإجراءات، منها مراقبة الحدود وتكثيفها لعمليات التواجد العسكري على الحدود البحرية المقابلة للضفة الجنوبية للبحر المتوسط لتكون الجزائر بذلك الجدار الحاجز للكثير من المهاجرين غير الشرعيين والتصدي لتدفقات الهجرة غير الشرعية، وبالتالي التصدي لبعض الأعمال الاجرامية التي يقوم بها بعض المهاجرين غير الشرعيين.

¹ عمار غياط، مرجع سابق، ص78.

² مقابلة مع الدكتور جمال بوربيع، بجامعة جيجل بتاريخ: 26 أوتبر 2020، على الساعة 13:00

كما سعت الجزائر سنة 2015 ضمن مقاربتها وفي جانبها الدبلوماسي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتكريس وترسيخ مبادرات السلم والمصالحة لإرساء بناءات الأمن، تمكنت الجزائر آنذاك من وضع آلية دبلوماسية لإدارة النزاعات في افريقيا ومنها التخفيف من حدة هجرة الأفارقة ونزوحهم كما عمدت لامتناس بعض المشاكل والنزاعات الداخلية للدول الافريقية.

فالدبلوماسية الجزائرية تميزت بالجاهزية في وضع الحلول والتحرك والتدخل في الوقت المناسب مع الالتزام بتقديم المساعدة من أجل الحفاظ على سيادة واستقرار الدول الساحلية الصحراوية (مالي والنيجر) كما يبرز دورها الدبلوماسي في تمثيلها لدور الوسيط بين الدول الافريقية والدول الأجنبية حالة حدوث نزاعات كتدخلها مثلا في حل الأزمة المالية.¹

- مسار برشلونة: يعتبر هذا المسار الهام المنبثق عن الاجتماع المنعقد في مدينة برشلونة 1995 حيث يتكون من 27 دولة 15 للإتحاد و8 دول عربية (المغرب تونس، الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية) بالإضافة إلى دول متوسطة غير عربية، (تركيا، قبرص، إسرائيل، مالطا) هذا المثلث في اقترابه الشامل.

هذا الميثاق تضمن قضايا عديدة بأبعاد مختلفة إذ جمل مجالات مختلفة مشجعا على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات، حيث تناول أهم النقاط المحورية لمسألة الهجرة التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا، تم فيه التمييز بين الهجرة الشرعية ونقيضتها غير الشرعية، وعلى اعترافهم فتلك التدفقات كان لها الأثر الهام الذي تلعبه الهجرة فترة 90. إلا أنهم بالمقابل يقرون بضرورة تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج

¹ عمار غياط، مرجع سابق، ص73.

التكوين المهني والمساعدات المالية خاصة عبر برامج ميديا (01) و(02) كآلية لتقديم الدعم المالي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط.¹

زيادة على هذا فقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 4,685 مليار أورو ما بين (2000 و2006) قدر الغلاف المالي المخصص بـ. 5360 مليار وهذا من أجل خلق فرص للعمل والتخفيف من حدة البطالة المؤدية للهجرة.

إضافة إلى هذا حماية حقوق المهاجرين المقيمين، ومحاربة جل السياسات التي من شأنها التمييز بين العناصر المهاجرة والمواطنين خاصة في مجال الصحة والتعليم، إلى جانب الموظفين والعلماء والجامعيين بتبسيط الإجراءات الإدارية.

كما تم الإشارة الصريحة في وثيقة برشلونة بشأن الهجرة فهي تعترف بدور الهجرة في تنشيط علاقاتهم.

يجب السعي لتكثيف الجهود من أجل التعاون لتخفيف وطأة الهجرة بواسطة وسائل وآليات تمكن من حماية حقوق المهاجرين وحتى المهاجرين غير الشرعيين بإعادة قبولهم. وتمت الموافقة بتبني إجراءات وخطوات عن طريق اتفاقيات ثنائية والنظر في مسألة الهجرة غير الشرعية.

أخيرا توصلت مسارات برشلونة إلى أنه سيتم عقد اجتماعات دورية للوصول إلى مقترحات تتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوظيفة وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول المناسبة. مؤكداً ذلك ما تم الإشارة إليه في الملحق الخاص بالوثيقة المنبثقة عن قمة برشلونة إلا أنه سيتم عقد اجتماعات دوريا لاتخاذ التدابير العملية لتحسين الظروف والتعاون بين مختلف الهيئات المعنية وبالتالي محاربة الهجرة غير الشرعية.

¹ عبد المالك صايش: التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية القانونية، مرجع سابق، ص72.

كما ركز مسار برشلونة على التوجه الأمني لمعالجة الظاهرة ومدى القيام بتعاونات بالاتفاق مع المشاركين إلى إعطاء الأولوية للشراكة الاقتصادية والمالية للحد من الفوارق وسد الفجوات الموجودة في البلدان المصدرة وبالتالي القضاء على مسببات الهجرة غير الشرعية مع مراعاة خصوصية الدول.¹

مشروع برشلونة 2002 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 2005 متناولة ملف الهجرة ببعديها السياسي والاجتماعي، فيما شكل التعاون الجزائري الأوروبي حيزا لمجابهة الظاهرة. نلمس أن الطابع الأمني يغلب مشروع برشلونة رغم كونه يحمل بعدا اجتماعيا واقتصاديا في ترتيباته التعاونية ليأخذ منحى آخر بإدراج ملف الهجرة ضمن التعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني.

على اعتبار أن التهديدات الأمنية المتوسطة استدعت النظر لمشروع أمني أكثر منه اقتصادي، كما يجب العمل على إرساء الثقة بين الأطراف لإقامة شراكة متينة وحقيقية لتجسيد الأهداف والتمكين من الحفاظ على التصورات المتعلقة بمضمون التنمية المشتركة والأمن المشترك.

- **التعاون في إطار 5+5:** على اعتباره من أهم الآليات الفاعلة والمساهمة في ملف الهجرة غير الشرعية والتي تعود فكرتها إلى الرئيس فرانسوا ميثيران أثناء زيارته للمغرب 1983 مقترحا آنذاك عقد اجتماع متوسطي يضم دول شمال - جنوب، ليعود لترحها من جديد الرئيس الإيطالي سنة 1986 بعدما أبدت الدول المغاربية نيتها في مثل هذه اللقاءات للخروج من دائرة الأوضاع القائمة، حيث تم برمجة العديد من اللقاءات والمننديات منها منتدى مرسيليا 1988، لقاء روما 1990، ليتبع

¹ فائزة ختو: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، (1995-2010) مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 110.

بعد ذلك حوار 5+5 ويتضمن حوارات أمنية يغلب عليها الطابع الاقتصادي حيث جمدت تلك المحاولات لفترة 1991 - 2001.

لتعود للساحة من جديد بتوافر عدة عوامل عملت على تنشيط الاجتماعات أين تم التطرق لمشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن داعية إلى:

أمنياً: تقوية وتشديد الرقابة الأمنية، طرد المهاجرين وإحباط كل عمل من شأنه يدفع للهجرة، وذلك بتوفير المساعدات وإعداد الإمكانيات للتمكن من مواجهة الظاهرة على أساس أنه عمل جماعي وجهد مشترك، والإصرار على ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة بالتوصل لأسبابها الجذرية، ومن تم الوقوف على حقيقة الظاهرة.

سياسياً: وفي هذا الإطار التعاوني ومن خلال الاجتماع المنعقد بالجزائر في وهران 23 و 24 نوفمبر 2004 متطرقا لثلاث مواضيع رئيسية وهامة متعلقة بالاستقرار وتعمل لأجله.

- العلاقات الاقتصادية غرب المتوسط

- الأمن والاستقرار في المنطقة

- الهجرة والتحركات البشرية وربطها بالتنمية

ليأتي بعدها اجتماع 5+5 بباريس 21 ديسمبر 2004 على أعقاب اجتماع الجزائر ليطغى للبعد الأمني تمحورت اجتماعاته حول مسألتي الإرهاب والهجرة يدعو لاتخاذ إجراءات صارمة لقمع المهاجرين وبرز فكرة الأمن الإقليمي. هذا الحوار الذي جاء كآلية للتصدي لقضية الهجرة غير الشرعية من خلال توحيد العمل المشترك وتنظيم دوريات مشتركة إلى جانب تنسيق التعاون والسعي لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وإدماجهم وفقاً لشروط تسمى نظام الحصص.

ولعل الاتفاقيات بين الدول المعنية بالهجرة الغير نظامية تلعب دورا حاسما في تفعيل الجهود، تعمل على تنظيم الهجرة والحيلولة دون تفاقمها وتناميها.

- التعاون في إطار سياسة الجوار

عمدت إلى تعزيز التعاون مع دول الجوار كإستراتيجية لحماية المصالح المشتركة 2003 (المفوضية الأوروبية) لتعزيز التعاون في المسائل الأمنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من فكرة الجوار سيعتبر بشقيه السياسي والأمني.

الأمني: تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين والاهتمام بالتعاون لمناقشة الكثير من الموضوعات، كذلك تأثيرات البيئة وتداخل مسألة الهجرة مع العديد من الموضوعات المرتبطة بالأمن.

الثقافي والاجتماعي: المساهمة في تنمية المجتمع المدني بهدف تعزيز الحريات الأساسية مع العمل على توسيع الأنشطة في مجالات البحث والتعليم، إلى جانب الإصلاح المؤسسي والإصلاح السياسي والاقتصادي لإعطاء مردود.

الاقتصادي: التكامل الإقليمي والتجارة عنصران رئيسيان للسياسة الأوروبية وتأثيرها على الاستقرار، العمل على إزالة الحواجز والعراقيل التي تقف في وجه السوق الاقتصادية في المنطقة، لتجسيد مشروع المنطقة الحرة 2010.¹

إنشاء وسائل تمويل جديدة لتنمية القطاع وإيجاد آلية مالية جديدة تعوض ميدا، تساعد على ترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي، كونها تمثل تحدي مشترك للبلدان المعنية وخاصة دول شمال إفريقيا التي أصبحت معبرا لدول إفريقيا.

¹ فائزة ختو: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، مرجع سابق، ص17.

- الخطاب الأوروبي

تضمن الخطاب الأوروبي الاعتراف بفشل التوجه الأمني المحض، والتعاون مع الدول المغاربية والأوروبية على المستوى الدولي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تتطلب تضافرا لجهود دولية للحد من تناميها، فهذه الجهود تكون وفق إستراتيجية عالمية تركز على دعم التنسيق فيما بين الدول المعنية للتصدي لها.

أمينا: توجهت بجهودها لمسألة الهجرة غير الشرعية التي تشكل تهديد أمني وتحدي ورهان في آن واحد، حيث قامت بإصدار اتفاقية لمكافحة الجريمة وبروتوكول مكمل متعلق بمحاربة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، الجو والبر في نوفمبر 2000 هذه الاتفاقية التي شكلت المحور الأساسي لإستراتيجية تمخض عنها صدور بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مشيرا إلى مكافحة التهريب من جهة وتعزيز التعاون من جهة ثانية، والقيام بعدة خطوات تمكن من القضاء على الظاهرة أو التحكم فيها وفق بنود ومواد¹ مع تأكيد البروتوكول على ضرورة وضع مخطط شامل بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات والتدابير الملائمة مع الحث على معالجة الأسباب العميقة للظاهرة منها عوامل التهميش والفقر.

صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب مرسوم رئاسي 148/03 مؤرخ في نوفمبر 2003 الجزائر في إطار سياستها التعاونية من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية لجأت للتعاون فعندما أنشأت اللجنة العالمية للهجرة في أواخر 2003 من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم النصائح والإرشادات بدأت عملها 2004 ساعية إلى تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكل

¹ عزت حمد السيشي: المرجع السابق، ص148.

المهتمين بشؤون الهجرة بتحليل أوجه القصور في مناهج المعالجة مع تحديد الروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية مع تقديم التوصيات.

وقامت اللجنة بعدة اجتماعات إقليمية تستند لربط الهجرة بعامل التنمية وأن الدول في ممارستها لحقها السيادي تنظم الدخول إلى أراضيها أن تتحمل مسؤولية حماية حقوق المهاجرين وتسهيل عملية إرجاعهم إلى بلدانهم.

وعلى الدول أن تتعاون فيما بينها في التعامل مع الهجرة الغير شرعية مع ضرورة وجود مقاربة شاملة ومستديمة بوضع استراتيجيات والحفاظ على حقوق الإنسان من أجل دعم الاستقرار مع تعزيز التعاون الثنائي، الإقليمي والدولي وفتح مجال الحوار بين كل دول العالم لأنه سيسهم في إنتاج وخلق سياسات تعمل على البحث الدائم عن الحلول الناجعة لمسألة الهجرة والتوصل للحكم الراشد.

- التعاون على المستوى العربي:

يستند ويرتكز على تنسيق الجهود لمواجهة الهجرة وعلى إثره تم إنشاء المرصد العربي للهجرة سنة 2008 يرمي إلى إنشاء وتكوين قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتشمل البيانات الإحصائية وتوزيعها. والإجراءات المنظمة لها في بلدان الإرسال والاستقبال والتواصل والتشاور بينها.¹

ومن هنا نشير للدور الإيجابي لجامعة الدول العربية والمتمثل في قيام منظمة العمل العربية بإصدار العديد من الاتفاقيات إلى جانب القيام بالعديد من الندوات الإقليمية لاستمالة الشباب وتوعيتهم بواقع الهجرة وتفعيل دور منظمة العمل العربية في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات مع الحرص الشديد على المساهمة مع الجهات الدولية في إعداد التقارير الشاملة بشأن الهجرة مع اقتراحات لذلك ومحاولة التعرف على أبعادها الحقيقية.

¹ عزت حمد السبسي: مرجع سابق، ص160.

أما الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية التي نظمتها المركز العربي فقد أشار لغياب منظومة تنموية شاملة الجوانب بين أجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة.

- التعاون على المستوى الإفريقي:

شكلت الهجرة غير الشرعية مصدر انشغال القارة الإفريقية قادها للتعاون ما بين الدول الإفريقية لتقديم الحلول للظاهرة واعتماد إطار مرجعي يسعى للتنسيق الجدي والفعال في مجال الهجرة غير الشرعية، هذا الموضوع شغل التفكير إفريقيا تبلور في اعتماد مجلس الوزراء منظمة الوحدة الإفريقية على الاستجابة الفردية والجماعية الفاعلة للمشاكل الناجمة عن ظاهرة الهجرة الغير شرعية والإسراع في اعتماد نهج شامل ومتفق عليه لتحديد السبل المؤدية للقضاء على أسبابها وتم رفض الهجرة الانتقائية.

في سنة 2006 بالجزائر تم تبني خطة عمل موحدة من أجل سياسة إفريقية مشتركة في مجالي الهجرة والتنمية مع تعزيز آليات مكافحتها وإدارتها بوضع الأطر القانونية الثنائية والإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين.¹

في هذا السياق نجد الجزائر تكثف من جهودها في إطار التعاون الإفريقي لمجابهة الظاهرة، إذ نجدها وقعت على محضر تعاون بين الجمارك الجزائرية والنيجيرية في سنة 2014 لتعزيز التعاون الثنائي، كذلك بالنسبة للمؤتمر الإقليمي الثاني 2015 بمصر اعتمدت فيه كل الدول الإفريقية بيان ختامي على التزامها بالتصدي للهجرة غير الشرعية وكذا تعزيز التعاون وفق الخطط والتعامل معها مستقبلا.

تفعيل الحوار الأمني في المتوسط (5+5) وفي ضل المتغيرات الجوهريّة التي عرفها العالم بعد 11 سبتمبر 2001، وظهور موجة الإرهاب الدولي وفشل مسارات برشلونة في تحقيق أهدافه.

¹ منظمة الوحدة الإفريقية تأسست في 25 ماي 1963.

ولعبت الحوار من جديد أطراف المجموعة ببين أطرافه الأوروبية من جهة والإفريقية من جهة أخرى، وخلال عقد اجتماع لوزراء خارجية بتاريخ 2001/01/15 كخطوة تحضيرية للقاء القمة بتونس في 5-6 ديسمبر 2003 بحضور رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العم للإتحاد المغرب العربي والذي تم التركيز فيه على الجانب الأمني وبالخصوص الجانب الأمني، وعلى إثر ذلك ترتب عقد مؤتمر الدفاع المشترك في ديسمبر 2004 بباريس حضره وزراء خارجية الدفاع من الجانبين لتحليل مخططات العمليات المشتركة من خلال مساهمات وزارات الدفاع للدول الأعضاء قيد المراقبة البحرية، والأمن الجوي والحماية المدنية.

ولقيت التجسيد الميداني، حيث كان أول اجتماع لها بالجزائر في مارس 2005.

ولقي موضوع الهجرة الغير شرعية في سبيل محاربتها ومجابهتها دعم وصدى واسع في أوساط الدول الخمسة الأوروبية، ما تمخض عنه قوة عمل مشتركة لتجميع الطاقات، "إعطاء أولوية قصوية للعمل على تسهيل وتسريع إجراءات التصدي للهجرة السرية".

- بيان الرباط لعام 13 و 14 / جويلية / 2007:

طلبت نحو 70 دولة إفريقية و أوروبية من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين معالجة الهجرة الغير الشرعية خصوصا في ضل امتزاجها باللجوء فشكلت بذلك مصدر قلق للمفوضية وعلى إثر ذلك أصدر بيان صادق عليه 57 وزيرا 30 من دولة أوروبية و 27 من دولة إفريقية في العاصمة المغربية الرباط حيث تم الاتفاق على التعاون والمسؤولية الجماعية في معالجة المشكلة بطريقة شاملة ومتوازنة وتحمل المسؤولية في محاربة الهجرة الغير الشرعية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين مع توفير الحماية الدولية تطبيقا بالالتزامات الدولية للدول المشاركة .

كما أقر البيان الحاجة لدعوة المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق توصيات المتفق عليها وأعلنت السويد على أنها ستوفر التمويل اللازم لهذا التعاون وتطبيق خطة العمل المؤلفة من عشر نقاط وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غويترس.

تهدف الخطة إلى مواجهة الهجرة الغير شرعية المختلطة في الوقت ذاته حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين مطالبة بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالبشر وشبكات الجريمة التي تنشط في مسارات الهجرة الغير شرعية وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وتحسين ظروفهم وأحوالهم على أن يتم لقاءهم (الموقعون على البيان) بعد 4 سنوات لمراجعة التقدم المحرز في الخطة.

اللجنة العالمية للهجرة وهي لجنة تابعة للأمم المتحدة أنشأت بقرار من الأمين العام في أواخر 2003 من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن السياسات المتعلقة بها تضم هذه اللجنة 19 حيزا فهي تعمل على تفعيل توصيات الأمم المتحدة لإدراك مسببات الهجرة الغير شرعية وبدأت أعمال هؤلاء الخبراء عام 2004 وكلفت بمهام منها:

- السعي لتنظيم حوار شامل حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والأطراف المهتمة بشؤون الهجرة.
- تحديد أوجه النقص والقصور في مناهج معالجة الهجرة العالمية وتحديد الروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية.
- اللجنة قامت بتقديم توصيات للمجتمع الدولي حول تنسيق وكيفية إدارة مسألة الهجرة وطنيا وإقليميا وعالميا
- اللجنة قامت باجتماعات فضلا عن تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية

المطلب الثاني: قراءة في الآليات المعتمدة (المقاربة الجزائرية)

بالنظر إلى إفرزات وخطورة الهجرة غير الشرعية على الجزائر قامت بطرحها للعديد من المبادرات المشتركة والمساعي لاتخاذ التدابير والإجراءات للحد منها في إطار مقاربة جزائرية شاملة من جميع الجوانب إلا أنها غلبت المقاربة الأمنية والعسكرية أكثر منها حرصا على المقاربة التنموية (التنمية البشرية والحكم الرشيد) في إطار تنسيقي توافقي يكفل لها التجسيد الفعلي لتلك المبادرات التنسيقية المقدمة والتي لا تزال تتطلب مزيد من الجهود والتجسيد الفعلي، ولعل صعوبة تحكم الجزائر في مقاربتها يرجع لعمق الموقع الاستراتيجي والحيوي للجزائر ومدى مساهمته في تنامي الظاهرة نتيجة صعوبة التحكم الجيد في عملية حراسة طول الساحل الجزائري وشساعة الرقعة الجغرافية من جهة أخرى، فضرورة تكيف المقاربة الجزائرية ببرمجة آليات جديدة إلى جانب ما قدمته قد يؤدي إلى احتمالية التوصل للحلول الفعلية وإمكانية استدامتها واردة وذلك بإيراد مشاريع الإصلاح المؤسسي والتنموية بغية رفع التحديات والتمكين من بناء مجتمع سليم يوفر متطلبات الأمن داخل المجتمع وبالتالي خلق مجتمع وظيفي يقوم على محاربة الفساد في إطار تشريعي ضامن للاستثمار وتأمين البنى التحتية وذلك بالقيام بالدراسات الاستراتيجية لاستكشاف المشاريع التنموية ورصد الإمكانيات المادية والبشرية بتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الهامة مع التركيز على معايير الجودة وبناء قنوات فعالة لتجسيدها ومنطلقها بدأ من الإصلاح السياسي كضرورة ملحة بطرح الحلول الواقعية لتفعيل المجال الاقتصادي مع تحديث الآليات القطرية الحالية فالتكامل الاقتصادي لا يقتصر على الجانب التسويقي والتجاري فقط بل يبنى على الاستثمار والإنتاج الإقليمي، والعمل على خلق تنمية وتحقيق المنفعة المتوازنة مع تحيين الإجراءات والآليات المتخذة ومدى فعاليتها ونجاحاتها.

فيبقى على المقاربة الجزائرية معالجة الظاهرة من منطلقات أساسية ويهي:

أولاً: محاولة بناء تصور إيجابي للهجرة باعتبارها مشكلة لصيقة بالفرد ومحصلة تلك الأسباب الدافعة للظاهرة والتي تلقي بظلمها على الأفراد لانتهاج السلوك الهجري فالأشخاص في حد ذاتهم ضحية لتلك الظروف المزرية التي تدفعهم بمغادرة أوطانهم وعجز الدولة عن إيجاد حلول لتلبية مطالبهم خصوصاً في ظل العولمة وما فرضته من ازدواجية المعايير في التعامل مع مختلف المجتمعات وأن هذا البناء هو بناء الوطن وشبابه ثروته.

ثانياً: بناء استراتيجية لفهم الظاهرة وتبعياتها تنطلق من البناء الاجتماعي والعمل على الحفاظ على الأمن المجتمعي بفهم حركية مسببات الظاهرة ومنها تبدأ المعالجة.

ثالثاً: ضرورة إعادة النظر في الخطاب الهجري وتحليل كل مضامينه حتى لا تبقى ظاهرة الهجرة في كونها ظاهرة أمنية بإعطاء فكرة إيجابية عن الظاهرة لأنها ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى وليس مجابتهتها بالقوة⁽¹⁾.

فبالرغم من التعاونات والسياسات والاستراتيجيات المنتهجة من طرف الجزائر مع دول الجوار ودول الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بالظاهرة للقضاء عليها وتسخير كل الإمكانيات والاستعانة بأحدث الوسائل للتمكن من المراقبة عبر أجهزة الاستشعار إلى أنها لم تمنع من تسرب آلاف المهاجرين من الوصول إلى البلدان المقصودة في هجرتهم، وهي اليوم تطرح إشكالات جديدة وتحولها من تهديد أمني إلى تهديد استراتيجي رغم تغليب الجانب الأمني في المعالجة الجزائرية للظاهرة إلا أنها تبقى في إطار أحادي والإبقاء على فشل وعجز السياسات الأمنية المطروحة بين البلدان المعنية بالهجرة وتبادل مختلف الاتهامات بالتقاعس وإخفاء هذا الفشل والعجز.

(1) سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي، قراءة في أمننة الظاهرة، ص 226.

ولهذا بات لزم ربط التنمية بالهجرة ومراقبتها بالنظر لحجم العولمة وما خلفته من فضاءات وتطورات سابقة لأوانها تعمل وفق مكانزمات وحركيات متسارعة إذ بات من الصعب التحكم في الظاهرة وحرية انتقال الأشخاص الطبيعيين⁽¹⁾.

وفي ظل هذا نشهد تفاقم وتزايد الظاهرة بما كشفتته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سنة 2018 سجلت رقما قياسيا 3989 مهاجر غير شرعي، كما نشهد تضاعف للهجرة بعد اتباع المقاربة الجزائرية برؤيتها وتصوراتها وإجراءاتها نتيجة الإبقاء على الفوارق القائمة بين الضفتين وخير دليل على ذلك حصيلة الضحايا الجماعية ليوم 2021/07/03 التي أفاد بها الهلال الأحمر التونسي بفقدان 43 شخص في عرض البحر بالسواحل "زورة" الليبية والتي تتراوح أعمارهم 43 سنة من جنسيات مختلفة (بنغلادش، مصر، السودان، تشاد، إريتريا)، في تم إنقاذ 84 مهاجر، وبعد يومين من الحادثة أي يوم 2021/07/05 أعلنت المنظمة الدولية للهجرة عبر الموقع <http://www.france24.com> أن حوالي 866 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم من طرف السفينتين أوشن فايكينغ وأكواريس لينجو بذلك 369 مهاجر غير شرعي منهم 9 نساء ورضيعين و110 قصر.

وكذلك توجه أوروبا عن تحقيق المشروع الأوروبي الكبير على حساب علاقاتها مع الدول المعنية علما أن العلاجات الظاهرة للقضاء عليها أو التخفيف منها ينصب على الظاهرة بحد ذاتها دون إدخال المساومات السياسية ضمن الحلول المقدمة للظاهرة والذي من شأنه أن يؤدي إلى صراع دبلوماسي مثلما حدث مع إسبانيا والمغرب وإسبانيا والمغرب واتهام المغرب بالتخاذل أمام الظاهرة، وعليه تبقى المطالبة بالحلول الواقعية في إطار جهوي تعاوني دولي مستمر مع التركيز على الحكم الراشد داخل كل القطر كفيل بحفظ كرامة وحقوق الأفراد المهاجرين.

(1) منال طويل، التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية إفريقيا- أوروبا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة وهران، 2012-2013، ص 195.

لدى فالحل لمواجهة الهجرة غير الشرعية يبقى واجب أخلاقي قبل أن يكون قانوني وذلك بالتركيز على الجوانب التربوية والتنشئة على المواطنة بفضح كل الممارسات التي تشجع الهجرة ومن يعمل بها ويتاجر مع ردهم ومعاقبتهم (شبكات المساعدات) قبل معاقبة الشخص في حد ذاته، لأن المهاجر الوافد إلى الجزائر محمي بحقوق الإنسان فتجده يحظى بحق العيش والتنقل والرعاية الصحية لهذا نجد الجزائر كبلد يشهد تزايد وإقبال واسع لظاهرة الهجرة.

خلصت الدراسة البحثية إلى أن ظاهرة الهجرة الغير الشرعية يحتل الصدارة في الترتيبات الأمنية بتجلياتها وتأثيراتها في ظل غياب منظومة قانونية صارمة وسياسة تنموية جادة إلى جانب دور الإعلام وتداعياته، باتت ظاهرة الهجرة الغير شرعية تحمل تحديات ورهانات تؤثر سلبا على أمن واستقرار المجتمعات بصفة عامة والأمن الوطني القومي بصفة خاصة.

بما أن الجزائر تمثل عمقا استراتيجيا لظاهرة الهجرة الغير شرعية جاءت المعالجة الجزائرية للظاهرة بإضفاء رؤيتها المتمثلة في أن مواجهة الظاهرة لا تقتصر على مواجهة الآثار والنتائج التي خلفها، بل تستوجب النظر في أسبابها العميقة لتتبع وتلحق بضرورة تكيف مقارنة شاملة للقضاء على جذورها والاقتران بضرورة التعامل مع ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى، لأن فهم الأسباب يقدم ويوفر جزء يسير من الحلول المناسبة.

فالمقاربة الجزائرية الشاملة والمتوازنة عالجت الظاهرة بموضوعية متبعة في ذلك إجراءات واستراتيجيات وسياسات تبلورت في أشكال متعددة الفردية منها والثنائية والجماعية كما عملت على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بهدف احتواء الظاهرة واستيعابها في إطار توافقي تنسيقي وذلك بمعالجة إفرازاتها وتحدياتها وربطها بالحلول المتوخى الوصول إليها كما عمدت إلى توحيد الرؤية في إطار تصور شامل للظاهرة حتى يتسنى لها دعم مساراتها التعاونية المشتركة، كما اهتمت بالمقاربة التنموية ومراقبتها للهجرة كضمان للتقليل أو الحد من الظاهرة.

غير أن الواقع يثبت أن الظاهرة مازالت على وتيرتها إذ تشهد إقبالا إلى يومنا هذا ليبقى الحل للظاهرة يتوقف على وعي الفرد في حد ذاته للقضية، وأن المخرج الوحيد يكمن في تشبع الفرد بهويته الوطنية واعتزازه بانتمائه ووطنيته معيار نجاحه للتقليل من الظاهرة.

الاستنتاجات:

سعت الدراسة إلى الوقوف على حقيقة الظاهرة والتعرف على بواعثها العميقة، وتوصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات أن الظاهرة تحتاج لمعالجة جادة تحتاج لمقربة شاملة وعليه:

❖ دراسة الظاهرة دراسة واعية لمسبباتها وبواعثها ودوافعها وحتى العوامل المتحكمة والكامنة ورائها حقيقا بإزاحة الفوارق المجتمعية وخلق سياسة تنموية وطنية. وعلى حد قول العالم الفرنسي الديمغرافي الكبير "ألفريد صوفي"، "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" ويتبع ذلك بإنجازات ملموسة عن طريق التنمية المستدامة.

❖ تنسيق التعاون بين دول المنشأ -العبور-الوصول لتبادل المعلومات والخبرات، تحديث القوانين والتشريعات اللازمة والأجهزة لردع شبكات التهريب والنقل بمختلف أشكالها ضمن إستراتيجية بعيدة المدى والتي تتطلب إصلاحات جذرية لتطبيق برامج التنمية.

❖ البحث الدائم من طرف الدول المعنية عن الآليات الوطنية لتحقيق قوة اقتصادية وبشرية مع تشجيع الاستثمارات والمشروعات المتوسطة والطويلة الأجل، كتوفير فرص العمل (تحويل عامل الطرد لعامل جذب) بتفعيل ودعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها والتمكين من وضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات لإرساء الأمن الإنساني في الجزائر بمؤشراته الحقيقية والمتوقفة على تضافر الجهود لكل المؤسسات الدولية في شقها الرسمي المتمثل في المؤسسات والهيئات العمومية وكذا مؤسسات المجتمع المدني.

❖ إنه وبالنظر لتداخل وتشابك روافد الهجرة الغير شرعية خصوصا النفسية منها والثقافية فهناك (أحوالهم جيدة لكنهم يقررون المغامرة) والمضي قدما في البحر،

وعليه وجوب تحرك الجهات الوصية التربوية والدينية للتكفل بهذه الشريحة ولاسيما الجانب السيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي للتقليل من هوة الإحساس بالعزلة والتمهيش بخلق فضاءات كالنوادي والمساحات التي تمتص هاجس الفراغ والأفكار السلبية.

❖ تفعيل الدور الأسري والمجتمعي بمتابعة فئة الشباب والاهتمام بانشغالاتهم والتعرف على مكبوتاتهم وتطلعاتهم وحتى إمكانياتهم الكامنة (الباطنة) قصد تكوين وتحقيق الذات كحل موضوعي.

❖ تعقد وتشابك أسباب الظاهرة فيما بينها كونها ظاهرة لصيقة بالعنصر البشري (الفرد كشخص)، يستحيل معها معالجة جانب على حساب جانب آخر، بل ككل وكيان موحد من عوامل اجتماعية، اقتصادية، نفسية، سياسية والتعامل مع الشخص بكل القراءات والدلالات التي تبعث الأمل حتى تكون نوافذ تضيء طريقهم (كل من يحلم بالهجرة كحل وحيد). وتضليل صورة الانخداع وصورة النجاح الخادع الذي ينجر وراءه الكثير منهم وذلك عن طريق التوعية "المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في حلتة وملبسه وسائر أحواله وعوائده".

❖ كما لعبت وسائل الإعلام دورا هاما في تنامي الظاهرة، يمكن الالتفاتة إليها لتلعب الدور الثاني للوجهة (الوجهة الثانية للهجرة)، لكبح تلك الصورة المثالية التي تبهر العالم خصوصا المرئية منها وإبراز النهايات المأساوية للكثير من المهاجرين (الغير شرعيين)، وأنها رحلات نحو المجهول قصد تدليل الانجذاب وراء الوهم.

❖ تطوير نظرية علمية بتطبيق قوانين تنظم الهجرة القانونية والغير قانونية، فالتدابير الأمنية لوحدها غير كافية، إذ لابد من إتباعها باستراتيجيات وخطط متكاملة وتكوين رؤية شاملة تتم وفق منطلقات أساسية ومن منظور واقعي إنساني، اقتصادي، تنموي شامل في إطار جماعي.

❖ بما أن التنمية أوسع من تحقيق الأمن، فمعظم الخبراء يبرزن الحل الأنسب لمشكلة الهجرة الغير شرعية يكمن في تنمية المناطق المهمشة وإدماجها في نظام اقتصادي عالمي مع التركيز على الأمن والاستقرار.

- ضرورة النظر للعلاقة القائمة بين ظاهرتي الهجرة والتنمية من أجل دحض الظاهرة وتراجعها

- لا بد من تحقيق تنمية محلية مع الاعتراف أو الإقرار بأن الحل لظاهرة الهجرة غير شرعية يتطلب التعامل معها بالطرق الإنسانية التربوية التوعوية التنموية ثم الأمنية.

❖ تطوير آليات ومرتكزات الأمن الإنساني والمجتمعي لتوفير الحد الأدنى من الخدمات إدماج الشباب في عملية التنمية باعتبارهم محور العملية التنموية ومبعث للطاقة بانتهاج وإجراءات ملموسة، بعد أن أثبتت الإجراءات الوقائية عقمها، فهي لوحدها غير كافية.

- إتباع تدابير أكثر عمقا وعقلانية تعتمد على العدالة ضمن أهدافها مع توفير الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير العيش الكريم.

أن إدارة ملف الهجرة الغير شرعية يترتب عليه إدارة الكثير من المواضيع المرتبطة به، كإدارة الحدود وإدارة البحار، لكون الطرق البحرية هي أهم الطرق استعمالا بالنسبة لنظيرتها البرية والجوية، والتي تتطلب أسلوب شامل وموحد.

1. القرآن الكريم
2. الموسوعة السياسية (عبد الوهاب الكيلاي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى، الجزء الثالث 1983.
3. الموسوعة السياسية (عبد الوهاب الكيلاي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى، الجزء السابع، 1983.
4. المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق، ط42، بيروت، 2007.
5. إبراهيم قلالين قاموس الهدى، دار الهدى، الجزائر، د س.
6. ثانيا: الكتب باللغة العربية:
 - 1- أحمد غلو أحمد: الهجرة غير الشرعية بين تجار الأوهام وحلم الثروة، المجلة اللبنانية، العدد 289، اللبناني، 2009.
 - 2- أديب حضور أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، واقعه وآفاق تطوره، أكاديمية نايف العربية الأمنية، السعودية، 1999.
 - 3- الأصفر عبد الحميد. الهجرة الغير مشروعة الانتشار الأشكال الأساليب المتبعة. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
 - 4- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. الطبعة 1، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
 - 5- بوسكين إدريس أوروبا والهجرة في الإسلام في أوروبا. دار الحامد للنشر والتوزيع 2013،
 - 6- حسين خريف: مدخل إلى الاتصال والتكيف، دراسات نقدية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
 - 7- خليل عبد الهادي البد: علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
 - 8- دورتي جيمس، بستغراف روبرت، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة) وليد عبد الحي الكويت كاضمة للنشر والتوزيع، 1985.
 - 9- الزناتي إبراهيم اعبيد الهجرة الغير شرعية والمشكلات الاجتماعية. المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- 10- ستيفن كاستلر، مارك ميللر: عصر الهجرة، ترجمة منى الدورقي، المركز القومي للترجمة، ط1، مصر 2013.
- 11- السراي عبد الله سعود، العلاقة بين الهجرة الغير مشروعة وجريمة تهريب البشر.
- 12- عبد الكريم محمد الغريب: فيسزولوجيا السكان، الإسكندرية دار الكتاب الحديث، 1995.
- 13- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدنية، الاجتماع الحضري، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ط7 بيروت، 1981.
- 14- علي سموك إشكالية العنف فاجتمع الجزائري: من أجل المقاربة السيسولوجية الجزائر، مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار. 2006
- 15- علي عبد الرزاق حلي. علم اجتماع السكان. دار المعرفة الجامعية مصر 2005
- 16- فوضيل دليون علي غربي. والهجرة العنصرية في الصحافة الأوربية. مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة. دون طبعة 2003
- 17- فيليب فارح: الهجرة المتوسطة، حالة الجزائر تقرير عام 2005، ترجمة أنور مغيث وشريف يونس المفوضية الأوروبية، معهد الجامعة الأوروبية، 2007.
- 18- محمد عزالي للهجرة السرية
- 19- محمد علي حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، مصر 2002.
- 20- محمد فتحي عيد: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، 2010.
- 21- محمد قدرى سعيد: مفهوم الأمن، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
- 22- محمد نور عثمان الحسن، مبارك ياسر عوض الكريم، الهجرة الغير مشروعة والجريمة. الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2008.
- 23- مصباح عامر. نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية القاهرة دار الكتاب الحديث 2011.
- 24- مصباح عامر، نظرية العمليات الدولية الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة، دار الكتاب الحديث . 2011
- 25- محمد عبد الرحمن الشرنوبى، د ط، القاهرة، 1978.

- 1- ب. بوعلام "الوجه القاسي للهجرة الغير شرعية". مجلة الجيش عن مؤسسة المنشورات العسكرية العدد.534جانفي، 2008 .
- 2- زياني صالح، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية". مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 13 جوان 2015
- 3- شريف السيد . اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان. مجلة الموارد صيف 2005.
- 4- صايش عبد المالك "مكافحة الهجرة الغير شرعية نظرة على القانون. 01/09 المتضمن قانون تعديل العقوبات " المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد 01، 2011 .
- 5- غربي محمد"التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا". المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية العدد 08، 2012.
- 6- كركش فتيحة : " الهجرة الغير شرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية". مجلة دراسات نفسية ، جامعة سعد دحلب العدد 04 ، جوان 2010 .
- 7- المجذوب، عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة الغير سرية وأثرها على العلاقات الأور ومغربية." مجلة دفاتر القانون .

رابعا المذكرات و الرسائل الجامعية

- 1- حمزاوي جويذة، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 .

خامسا الجرائد الرسمية و القوانين و التقارير

1. خديجة بن عرفة. تحول مفهوم الأمن الإنساني أولا مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة .2003.
2. الزوييري السكناوي، الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية، جريدة الصحوة العدد 05-03-2005.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4. ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير قانون عام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 .

قائمة المصادر والمراجع

5. طيبي رابح: الهجرة الغير شرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، 1-1-2007 إلى غاية 31-12-2007.
6. علي سموك إشكالية العنف في الجزائري : من أجل المقاربة السوسولوجية، الجزائر **مختب** التربية والانحراف و الجريمة في المجتمع. جامعة باجي مختار . 2006 .
7. فايزة بركان: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011 – 2012
8. فايزة ختو: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، (1995-2010) مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 03، 2010
1. <https://www.echoroukonline.com>

سادسا: الملتقيات والندوات

- 1- سمير محمد عياد، الهجرة في المجال الأورومتوسطي، العوامل والسياسات، ملتقى دولي الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة، 2008.
 - 2- صبيحة بخوش: الهجرة الغير شرعية والإفريقية في الجزائر، دراسة في تداعيات وآليات المكافحة، مجلة.
 - 3- قط سمير: الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو الجزائر، بين المناولة الأمنية من أوروبا والمخاوف الداخلية، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول حول "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة قلمة، ص13.
- المادة 31 من اتفاقية جنيف 1951 يمنع توقيع أية عقوبة على اللاجئين بسبب دخول أو خروج غير قانوني .

سابعا: القواميس

1. المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق، ط42، بيروت، 2007.
2. مشروع جامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي سنة 1993.

- .1 Abdelfttah mourad dictionnaire mourad des termes juridique économique et commerciaux. 2 éme partie. Lieu et année de publication non spécifiés
- .2 Barry Buzan, People, States, and Fear, 2nd ed.: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era, Boulder lynne riener publishers, 1991 .
- .3 Basma Dariach, l'euro-méditerranéen comme enjeu de société, politique étranger, N°11, 1980
- .4 Dario battistella, theore des relations internationale de press de science politique, Paris, 2003.
- .5 I.O.M, Irregular migration from west Africa to the magreb and the European union: an overviewof recent trends, migration research service N°: 32, 2008 .
- .6 Mehdi lahlou, le Maghreb et migrations des africains du sud de Sahara, Casablanca, 2003.
- .7 Moxime tradonnet, migration: la nouvelle vague question contemporaines. Paris: l'harmatton, 2003
- .8 Source: sylviane Tabarly, la méditerranée, une géographie paradoxale, dans géo-la confluence le cite.
- .9 Visse Marice, dictionnaire des relations internationale au 20eme siècle, Paris: amand colin, 2000.
- .10 Jean piper citeau, Brigitte enge hard bitrain, introduction a la psyelscologie/ concepts et etat des cas, armand colin, paris, 1999

1. <https://revies.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/311824->
2. <https://bahzani.net/services/forum/showthread.php?49739->
3. <https://www.noonpost.org/content/23055>

قائمة المصادر والمراجع

4. <https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1HX3FW>
5. www.beirutcenter.info/defzult.asp,contontld=601menuID=89.
6. <https://geoconfluences.enshash.fr/doc/etpays/medit.doc-2htm,28/03/2008>.

الصفحة	المحتوى
أ	بسملة
ب	الشكر
1	مقدمة
الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: مفهوم الهجرة
12	المطلب الأول: تعريف الهجرة لغة واصطلاحا
16	المطلب الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية
24	المبحث الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة الغير شرعية
24	المطلب الأول: المفاهيم المشابهة.
27	المطلب الثاني: المفاهيم المتداخلة للهجرة غير الشرعية.
30	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.
30	المطلب الأول: المقاربة الاجتماعية -السيولوجية .
34	المطلب الثاني: المقاربة الاقتصادية.
36	المطلب الثالث: المقاربة الأمنية.
40	خلاصة
الفصل الثاني: واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر.	
42	تمهيد
47	المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية من الجزائر.
47	المطلب الأول: الأسباب المؤدية للهجرة نحو أوروبا.
50	المطلب الثاني: منافع ومعايير الهجرة غير الشرعية
53	المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية الى الجزائر
60	المطلب الأول: الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.
61	المطلب الثاني: إفرزات وانعكاسات الهجرة غير الشرعية .
62	خلاصة
الفصل الثالث: الآليات الجزائرية المعتمدة في مواجهة الظاهرة غير الشرعية	

63	تمهيد
64	المبحث الأول: الآليات الأمنية العسكرية والقانونية.
64	المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.
68	المطلب الثاني: الآليات القانونية.
72	المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية التنموية.
72	المطلب الأول: الآليات الاقتصادية والاجتماعية.
74	المطلب الثاني: الآليات الثقافية والتنموية.
77	المبحث الثالث: الآليات السياسية والدبلوماسية.
77	المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.
88	المطلب الثاني: قراءة في آليات المعتمدة الجزائرية.
93	الخاتمة .